

شرح العقائد النسفية

للإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفي
توفي سنة ٥٣٧هـ

تأليف
نضال بن إبراهيم آله رشي





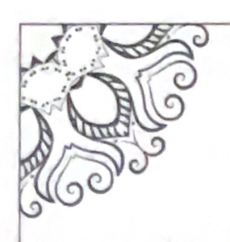
شرح العقائد النسفية

للإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفي
توفي سنة ٥٣٧هـ

تأليف
نضال بن إبراهيم آله رشي







- تَرْجَمَةُ الإمَامِ النَّسَفِيِّ -

هُوَ الإِمَامُ الْعَلَّامَةُ، الْفَقِيهُ، الْمُحَدِّثُ، الزَّاهِدُ، نَجْمُ الدِّينِ، أَبُو حَفْصٍ، عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ لُقْمَانَ، النَّسَفِيُّ، الْحَنَفِيُّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ.

سَمِعَ الْحَدِيثَ، وَكَانَ فَقِيهًا، مُحَدِّثًا، مُبَرِّزًا، مُتَفَنِّنًا، أَدِيبًا عَارِفًا بِالْمَذْهَبِ، قَدْ صَنَّفَ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَكَانَ صَاحِبَ فُنُونٍ، أَلَّفَ فِي الحَدِيْثِ، وَالتَّفْسِيْرِ، وَالشُّروطِ، وَلَهُ نَحْوٌ مِنْ مائَةِ مُصَنَّفٍ.

مَوْلِدُهُ:

وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمَائَةٍ: (٤٦٢).

شُيُوخُهُ:

حَدَّثَ عَنْ: إِسْمَاعِيْلَ بنِ مُحَمَّدٍ النُّوْحِيِّ، وَالحَسَنِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ القَاضِي، وَمَهْدِيِّ بنِ مُحَمَّدٍ العَلَوِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيِّ بنِ عِيْسَى النَّسَفِيِّ، وَأَبِي اليُسْرِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ النَّسَفِيِّ، وَحُسَيْنٍ الكَاشْغَرِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ الحَسَنِ بنِ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيِّ، وَعَلِيِّ بنِ الحَسَنِ المَاتُرِيْدِيِّ.

تلاميذه:

رَوَى عَنْهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّورِبُشْتِيُّ، وَوَلَدُهُ أَبُو اللَّيْثِ أَحْمَدُ بْنُ

عُمَـرَ، وَغَيْـرُ وَاحِـدٍ، وَمِـنْ تَلَامِيـذِهِ الْإِمَـامُ الْمَرْغِينَانِـيُّ صَاحِـبُ: «الْهِدَايَـةِ»، قَـالَ الْمَرْغِينَانِـيُّ: «سَـمِعْتُ نَجْـمَ الدِّيـنِ عُمَـرُ يَقُـولُ: «أَنَـا أَرْوِي الْحَدِيـثَ عَـنْ خَمْسِ مَائَـةٍ وَخَمْسِـينَ شَـيْخًا».

مُؤَلَّفَاتُهُ:

مِـنْ مُؤَلَّفَاتِـهِ: «طِلْبَـةُ الطَّلَبَـةِ»، وَنَظْـمُ «الْجَامِـعُ الصَّغِيـرُ»، وَكِتَـابُ: «تَطْوِيـلُ الْأَسْـفَارِ لِتَحْصِيـلِ الْأَخْبَـارِ»، وَكِتَـابُ: «الْقَنْـدُ فِـي مَعْرِفَةِ عُلَمَـاءِ سَـمَرْقَنْدَ»، وَلَهُ: «الْمَنْظُومَـةُ» فِي الْفِقْـهِ، وَكِتَابُ: «الْفَتَـاوِي»، وَكِتَابُ: «الحصر» وَ«التَّيْسِـيرُ»، وَغَيرُ ذَلِكَ، وَلَهُ شِـعْرٌ حَسَـنٌ.

وَفَاتُهُ:

قَالَ أَبُو سَعْدٍ السَّمْعَانِيُّ: «مَاتَ بِسَمَرْقَنْدَ، فِي ثَانِي عَشَرَ جُمَادَى الأُولَى، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ» (٥٣٧) هِجْرِيَّةً.





ـ اللَّطَائِفُ الإِلْهِيَّةُ شَرْحُ الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ ـ

«بسم الله الرحمن الرحيم»

الحمد لله واجب الوجود، الإله الواحد الأحد الحق المعبود، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله سَيِّدِ كل حادث موجود، وعلى آله وأصحابه، ومَنْ وَالَاهُ واتَّبَعَ هداه، عدد خلق الله، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، أما بعد:

فهذا شرح لطيف، على متن منيف، للإمام العلامة نجم الدين عمر النسفي الحنفي رحمه الله تعالى وأجزل مثوبته، بعبارات سهلة، دون اختصار مخل، وإسهاب ممل، واللهَ تعالى أسأل، وبحبيبه المصطفى أتوسل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويكسوه ثوب القبول؛ إنه تعالى أكرم من أعطى، وخير مسؤول.

قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ:

بدأ المصنف رحمه الله تعالى بإثبات حقائق الأشياء والعلم بها لأمرين:

الأول: الرد على السُّوفَسْطائيَّةِ المنكرين لها، وللعلم بها.

الثاني: تمهيداً لبيان حدوثها وافتقارها، وتوصلاً بعد ذلك إلى محدثها وبارئها تعالى فقال:

(قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ) أهل الشيء: هم الملازمون له، والحق: هو الحكم المطابق للواقع، فالحكم: هو النسبة الخبرية التامة، والمطابق هو الموافق، والمراد بالواقع

ههنا ما هو خارج النسبة الذهنية أعمَّ من الخارج الوجودي، ومن نفس الأمر، فإذا طابق الحكم الواقع لم يسغ إنكاره.

فإن قيل: هل المراد بأهل الحق متكلمو أهل السنة والجماعة خاصة، أو جميع العقلاء خلا السوفسطائية؟

فالجواب: أنه إن أريد بمقول القول جميع ما يأتي ذكره من المسائل فالأول، وإن أريد به هذه المسألة دون غيرها فالثاني.



«متنُ العَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ»

حَقَائِقُ الأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ..

«حَقَائِقُ الأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ»

(حَقَائِقُ الأَشْيَاءِ) أي: ماهياتها التي بسببها تتحقق الأشياء وتتقوم، ويعبر عنها بما به الشيء هو هو، أي: هو ذاته؛ كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّ ذاتية: «الإنسان»، وهي: الحيوانية والناطقية، تسمى ماهية.

والمراد بالحقائق ههنا الحقائق النوعية التي أفرادها متحققة خارجاً لا الحقائق الكلية الطبعية التي تصلح لأن تقع في جواب: «ما هو؟»؛ لأن الجزئيات لا تصلح جواباً عن السؤال بـ: «ما هو؟»، وإنما يسأل بها عن الحقائق، ولأن الحقائق الكلية مختلف في وجودها، والتحقيق بل الحق أنه لا وجود لها خارجاً.

وأطلق المصنف رحمه الله تعالى: «الأشياء»؛ والشيء، والثابت، والموجود، والمتحقق، والماهية، والكون، ألفاظ مترادفة؛ ليشمل الجواهر والمعاني (ثَابِتَةٌ) في نفس الأمر، وموجودة الأفراد خارجاً، ومتحققة المفهوم ذهناً، خلافاً للعِنْدِيَّة، والْعِنَادِيَّةِ، واللَّاأَدْرِيَّة كما يأتي تفصيل مذاهبهم.

والعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ، خِلَافاً لِلسُّوفَسْطَائِيَّةِ.

«فرق المنكرين للحقائق»

أمَّا العِنادِيَّةُ: فنسبة إلى العِنَادِ؛ فإنهم يعاندون، ويدَّعون أنهم جازمون بأن لا موجود أصلاً، فينكرون حقائق الأشياء وثبوتها، ووجودها، ويقولون: إنْ هيَ إلا أوهام وخيالات؛ كالنقش في الماء وهو هباء، والسَّراب بقِيعَةٍ يحسبه الظمآن ماء.

وأمَّا العِنْدِيَّةُ: فنسبة إلى: «عِنْدَ» التي بمعنى الاعتقاد، فإنهم ينكرون ثبوت الأشياء، أي: اتصافها بالوجود، وينكرون ثبوتَ بعضها إلى بعض في نفس الأمر، ويزعمون أنها تابعة للاعتقادات، فصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها، وزعموا أنه لا حق ولا باطل، بل العبرة بما عند المرء وما يعتقده في الأشياء، وهذا معنى العِنْدِيَّة، فإن اعتقد أنَّ هذا الشيء موجود فموجود، أو معدوم فمعدوم، أو جوهر فهو جوهر، أو عَرَض فعَرَض وهكذا، فيكون معتَقَد كل طائفة حقاً بالقياس إليها، وباطلاً بالقياس إلى خصومها.

(و) كذا (العِلْمُ بِهَا) أي: بحقائق الأشياء (مُتَحَقِّقٌ) تصوره في الجنان، وثابت تصديقه في الأذهان (خِلَافاً لِـ) اللَّاأدْرِيَّة، فهذه الفرق الثلاثة التي سبق ذكرها من الفرق الأوائل الموسومين بـ(السُّوفَسْطَائِيَّةِ) وهي مركبة من كلمتين: الأولى: «سوفا» ومعناها: العِلْمُ، والثانية: «اسْطا»، ومعناها: الغلط، والمعنى المركب: «عِلْم الغلط»، وأصلها: «سُوفَسْطِيقا»، أي: المغالطات، و«سُوفَسْطِس»: معناها: الحكمة المموَّهة، وليست السُّوفَسْطائِيَّة مذهباً كما توهَّمه بعضهم، بل كلُّ غالطٍ فهو سُوفَسْطائِيٌّ في موضع غلطه، ثم عُرِّبَ هذا اللفظ، واشْتُقَّ منه: «السَّفْسَطَة»، فتجاهلت هذه الفرق الثلاثة، وأتوا بما تستنكف عنه العجماوات، فأنكروا الحسيَّات والبَدَهيَّات.

وأمَّا اللاأَدْرِيَّة أو الشَّاكَّةُ: وهي نسبة إلى: «لا أدري، أو إلى الشك»، فإنهم ينكرون العلم بثبوت الأشياء ولا ثبوتها، ويزعمون أنهم شاكُّونَ، وشاكُّونَ في أنهم شاكُّونَ وهكذا دواليك.

والفَرْقُ بين العِنَاديَّة والعِنْدِيَّة مع اشتراكهما في جحود ثبوت حقائق الأشياء في نفس الأمر أنَّ العِنادِيَّة ينفون ثبوت الحقائق في الاعتقاد وفي نفس الأمر، فيقولون: لا ثبوت للأشياء في أنفسها، ولا بتبعيتها للاعتقاد، فأنكروا الحق والباطل معاً.

وأمَّا العِنْدِيَّة فإنهم ينفون ثبوت الأشياء في نفس الأمر، ويثبتونها بتبعية الاعتقاد، والجنونُ فُنونٌ أقلُّه تِسْعٌ وتِسْعُون، وهذه الفرق الثلاث كلها كفرة معاندة لموجبات العقول الضرورية.

ويبطل ما ذهبوا إليه من هذه السفسطة اعتقادهم بطلان الحقائق والعلم بها؛ إذ لازم مذهبهم أنهم مقرون بأن لا حقيقة لمذهبهم، وأنهم لا يعلمون صدق مذهبهم، وبطلان مذهب خصومهم، ومن أقر ببطلان مذهبه فقد كفى خصمه مؤنة مناظرته وإبطال قوله.



وأَسْبَابُ العِلْمِ للخَلْق ثَلاثَةٌ:

«مَطْلَبٌ فِي أَسْبَابِ العِلْمِ»

وبعد أن أثبت المصنف رحمه الله تعالى حقائق الأشياء والعلم بها انتقل إلى أسباب العلم لتلك الحقائق فقال: (وأَسْبَابُ العِلْمِ) الذي يحدثه الله تعالى (للخَلْق) أي: المخلوقات (ثَلاثَةٌ) ثبتت بطريق الاستقراء، ووجه الحصر في هذه الثلاثة أنَّ السبب إن كان من خارجٍ فهو الخبر الصادق، وإلا فإن كان آلةً غيرَ الْمُدْرِكِ فالحواسُّ، وإلا فالعقل وإن كان المؤثر في العلوم كلها في الحقيقة هو الله تعالى؛ لأنَّها بخلقه

الحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالخَبرُ الصَّادِقُ، وَالعَقْلُ. فالحَوَاسُّ خمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَاللَّمْسُ، وَالذَّوْقُ، وبكُلِّ حَاسَّةٍ مِنهَا يُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ، والخَبرُ الصَّادِقُ عَلَى نَوْعَينِ: أَحَدهمَا: الخَبَرُ المُتَواتِرُ، وَهوَ الخَبَرُ الثَّابِتُ على أَلْسِنَةِ قَوْمٍ..

وإيجاده، والعلم: صفة يَتَجَلَّى بها المذكور لمن قامت هي به، والمراد بالتجلي هو التجلي التام للإطلاق.

الأَوَّل: **(الحَوَاسُّ)** أي: الإدراكات الثابتة في آلاتها، وهي الحواس **(السَّلِيمَةُ)** قَيَّدَ بالسليمة احترازاً عن غير السليمة؛ لأنَّ الخلاف إنما هو في السليمة لا غير.

(وَ) الثاني: **(الخَبرُ الصَّادِقُ)**.

(وَ) الثالث: **(العَقْلُ)**.

أمَّا الأول **(فـ)** هو **(الحَوَاسُّ)** التي هي الإدراكات التي تقوم في آلاتها، وهي أنواع **(خمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَاللَّمْسُ، وَالذَّوْقُ)** وليس المراد بالحواس هو آلة السمع التي هي الأذن، وآلة البصر التي هي العين إلخ، وإنما المراد الإدراك نفسه من السمع وغيره **(وبكُلِّ حَاسَّةٍ مِنهَا)** أي: من هذه الحواس الخمس **(يُوقَفُ)** ويطلَّع **(عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ)** أي: الحواس **(لَهُ)** فالسمع موضوع للمسموعات، والبصر للمبصَرات وهكذا، ويدرك بهذه الحواس الخمس الجزئيات المحسوسة.

(و) أما الثاني فهو **(الخَبَرُ الصَّادِقُ)** الموافق والمطابق للواقع متفرع **(عَلَى نَوْعَينِ)**:

(أَحَدهمَا: الخَبَرُ المُتَواتِرُ، وَهوَ الخَبَرُ الثَّابِتُ على أَلْسِنَةِ قَوْمٍ) مختلفين في

لا يُتصوَّرُ تواطُؤهُم عَلى الكَذِبِ، وَهُوَ مُوجِبٌ للعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، كالعِلْمِ بالمُلُوكِ الخَالِيَةِ في الأزْمِنَةِ المَاضِيَةِ، والبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالنَّـوْعُ الثَّانِـي: خَبَـرُ الرَّسُـولِ الْمُؤَيَّـدُ بِالْمُعْجِـزَةِ، وَهُـوَ يُوجِـبُ العِلْـمَ الاِسْـتِدْلَالِيَّ..

أحوال مختلفة بحيث (لا يُتصوَّرُ تواطُؤهُم عَلى الكَذِبِ) وسمي متواتراً؛ لأنه لا يقع دفعة واحدة بل على التعاقب والتوالي (وَهُوَ) أي: الخبر المتواتر سبب (مُوجِبٌ للعِلْمِ الضَّرُورِيِّ) بلا شبهة، فموجب العلم ههنا هو تواتر الخبر لا مطلق الخبر؛ لأن ترتب الحكم على الوصف يفيد العلية، وقد ترتب الحكم وهو إيجاب العلم على الوصف وهو التواتر؛ (كالعِلْمِ بالمُلُوكِ) السابقة (الخَالِيَةِ في الأزْمِنَةِ المَاضِيَةِ، و) العلم بـ (البُلْدَانِ النَّائِيَةِ) البعيدة، فإنَّ الإنسان يجد من نفسه العلم بوجود البلاد البعيدة وإن لم يكن قد رآها، وإنما يحصل له ذلك بطريق تواتر الخبر بوجودها.

(وَ) أمّا (النَّوْعُ الثَّانِي) من الخبر الصادق فهو: (خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدُ) من الله تعالى (بِالْمُعْجِزَةِ)، ثم المعجزة أمر خارق للعادة، داع إلى الخير والسعادة مقرون بدعوى النبوة قصد به إظهار صدق من ادّعى أنّه رسول من الله تعالى.

(وَهُوَ) أي: الخبر المؤيَّد بمعجزة الرسول سبب (يُوجِبُ) لمن سمعه من فم النبي وحضر تلك المعجزة بلا واسطة، وليس في حق من سمع ممن حضرها؛ لأنه يكون حينئذ خبر آحاد ظنياً (العِلْمَ الاِسْتِدْلَالِيَّ) وهو العلم الحاصل بطريق الاستدلال والنظر في الدليل، وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري، فكل ما احتاج من العلوم إلى تقدم فكر ونظر، وتأمل في حال المعلوم فهو علم نظري

وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي العِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ في التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ، وَأَمَّا العَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ لِلعِلْمِ أَيْضاً، وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالْبَدِيهَةِ فَهُوَ ضَرُورِيٌّ كَالعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ، وَمَا ثَبَتَ بِالِاسْتِدْلَالِ فَهُوَ اكْتِسَابِيٌّ........................

(وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ) أي: بالاستدلالي الذي هو خبر الرسول المؤيدُ بالمعجزة **(يُضَاهِي)** ويقارب ويشابه **(العِلْمَ الثَّابِتَ)** والحاصل **(بِالضَّرُورَةِ في التَّيَقُّنِ)** وعدم احتمال النقيض **(وَالثَّبَاتِ)** وعدم احتمال التشكيك.

(وَأَمَّا) النوع الثالث من أسباب العلم فهو **(العَقْلُ)** أي: نظره **(فَهُوَ سَبَبٌ لِـ)** حصول **(العِلْمِ أَيْضاً، وَ)** الحاصل منه نوعان:

فـ**(مَا ثَبَتَ مِنْهُ)** أي: من نظر العقل **(بِالْبَدِيهَةِ)** وهي المعرفة الحاصلة في النفس ابتداءً لا بسبب الفكر، وسمي الفكر نظراً تشبيهاً له بنظر العين **(فَهُوَ)** علم **(ضَرُورِيٌّ)** وسمي ضرورياً لحصول الضرر بدفعه، وقد يسمى بدهياً وإن كان البدهي أخص من الضروري؛ لأن البدهي ما لا يتوقف حصوله على نظر وفكر سواء احتاج لشيء آخر من نحو حَدْس أو تجربة أم لا؛ كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديقِ بأنَّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، وَسُمِّيَ بَدَهِيّاً؛ لأنَّ الذهن يُلحِقَ محمول القضية بموضوعها أوَّلاً، لا بتوسط شيء آخر؛ وذلك **(كَالعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ)** وأن الواحد نصف الاثنين.

(وَمَا ثَبَتَ) منه **(بِـ)** طريق **(الِاسْتِدْلَالِ فَهُوَ)** علم **(اكْتِسَابِيٌّ)** وهو ما يحدثه الله تعالى في العبد بواسطة كسبه واختياره بمباشرة أسبابه الثلاثة، وهي: الحواس الخمس، والخبر الصادق، ونظر العقل كما سبق بيانه.

عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَالإِلْهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَالْعَالَمُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحْدَثٌ، إِذْ هُوَ أَعْرَاضٌ وَأَعْيَانٌ، فَالأَعْيَانُ مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ...

«الإِلْهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ»

(وَالإِلْهَامُ) وهو إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض من غير اكتساب، ولا استدلال، ولا نظر، ولا حجة شرعية، وقد يكون الإلهام بطريق الكشف (لَيْسَ) هو (مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ).

ثم بعد الوقوف على ثبوت الحقائق، وتمييز ما هو من أسباب العلم مما ليس من أسبابه، صرف المصنف رحمه الله تعالى وجه العناية إلى مقدمة في بيان حدوث العالم؛ ليصل بذلك إلى الاستدلال على وجود محدثه تعالى فقال:

«مَطْلَبٌ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ»

(وَالْعَالَمُ) وهو اسم لما سوى الله تعالى، سمي به؛ لأنه علامة على وجود صانع له، حي، عليم، سميع، بصير، قدير (بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ) من عرشه إلى فرشه (مُحْدَثٌ) بعد العدم بإحداث الله تعالى إياه؛ (إِذْ) العالم إنما (هُوَ أَعْرَاضٌ) تقوم بغيرها، ويستحيل قيامها بنفسها لا في محل، ومحال خلوها عن المحل (وَأَعْيَانٌ) أي: جواهر هي محل الأعراض، وبعضهم جعلها ثلاثة فأضاف إليهما الأجسام لكن إمام الهدى أبا منصور الماتريدي رضي الله عنه لم يرتض تثليث القسمة؛ لدخول الأجسام في الأعيان، وإنما تزيد الأجسام على الأعيان بعرض التركب، (فَالأَعْيَانُ مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ) بمعنى أنه يصح وجوده لا في محل.......................................

وَهُوَ: إِمَّا مُرَكَّبٌ أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ، كَالجَوْهَرِ، وَهُوَ الجُزْءُ الذِي لَا يَتَجَزَّأُ، وَالْعَرَضُ مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَحْدُثُ فِي الأَجْسَامِ........................

«الْجَوَاهِرُ وَالأَعْرَاضُ»

(وَهُوَ) أي: ما له قيام بنفسه (إِمَّا مُرَكَّبٌ) من جواهر وهو الجسم (أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ) منها؛ (كَالجَوْهَرِ) وهو لغة: الأصل، يقال: «لفلان جوهر شريف»، أي: أصل شريف ذو رفعة، واصطلاحاً: هو القائم بذاته، القابل للمتضادات على سبيل البدل؛ لاستحالة اجتماع الضدين (وَهُوَ الجُزْءُ الذِي لَا يَتَجَزَّأُ) ويسمى الجوهر الفرد، وهو ذو وضع، أي: قابل للإشارة الحسية، ولا يدرك منفرداً بالحواس المجردة، ولا يتجزأ لا كسراً؛ لصُغْره، ولا قطعاً؛ لصلابته، ولا وهماً؛ لامتناع تميز طرف منه، ولا فرضاً وهو التعقل لا مجرد التقدير؛ لاستلزام انقسام ما لا ينقسم في نفس الأمر وهو خلاف المقدور.

هذا وقد جرت العادة أنه لا يرى الجوهر الفرد ولو بانضمام غيره إليه، إلا أن الله تعالى قد يطلع بعض أوليائه عليه غير مؤتلف خرقاً للعادة.

(وَالْعَرَضُ) وهو لغة: اسم لما لا دوام له، يقال: «عرض لفلان أمر»، أي: معنى لا قرار له ولا دوام، ومنه سمي السحاب عارضاً، والعارض: الزائل، وأما اصطلاحاً فهو: (مَا) أي: اسم للصفة الثابتة للحادث زائدة على ذاته، وقيدناها بالثابتة؛ لأن الصفات السلبية صفات لغيرها غير موجودة (لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ) أي: محال أن يقوم بذاته، بل لا بد له في قيامه من محل (وَيَحْدُثُ) العرض بعد العدم (فِي الأَجْسَامِ) المركبة

وَالْجَوَاهِـرِ كَالأَلْـوَانِ، وَالأَكْـوَانِ، وَالطُّعُـومِ، وَالرَّوَائِـحِ، وَالْمُحْـدِثُ لِلْعَالَـمِ هُوَ اللهُ تَعَالَى الْوَاحِـدُ........................

(وَالْجَوَاهِـرِ) الفـردة، والعـرض؛ (كَالأَلْـوَانِ، وَالأَكْـوَانِ) الكـون وهـو الأيـن: هـو الحصـول في الحيز، وهو أقسـام أربعة: الحركة، والسكون، والافتراق، والاجتماع.

وبيانـه: أنَّ الحصـول إن كان عقيـب العـدم فهـو الكـون الأوَّل، وإن لـم يكـن عقيبـه: فـإن كان عقيـب الحصـول فـي الحيـز نفسـه فهـو السـكون، أو كان عقيـب الحصـول فـي حيـز آخـر فهـو الحركـة، فحصـول الشـيء فـي مكانـه هو المسـمى بالكـون، وحصـول الأوَّل فـي الحيـز الثاني هو الحركـة، وحصول الثانـي في الحيز الأوَّل هـو السـكون، وهـذا معنـى قولهـم: إنَّ الحركـة كونان فـي آنين فـي مكانَين، وأنَّ السـكون كونـانِ في آنينِ فـي مكانٍ واحد، فحصوله ثم اسـتقراره، أو اسـتقراره ثـم حصوله فـي حَيِّزٍ آخر هو ما يُسـمَّى بالآنيـنِ، والافتراق: حصـول الجوهرين في حيزيـن يتخللهمـا ثالث، وحصولهمـا في حيزيـن لا يتخللهما ثالث هـو الاجتماع، وكلهـا حـوادث بعـد عـدم أو عـدم بعـد حـدوث (وَالطُّعُـومِ، وَالرَّوَائِـحِ) والقـدر، والعلـوم، والإرادات، والاعتقـادات، والشـكوك، والرطوبـات، واليبوسـات، وهي تصل إلـى ثلاثيـن نوعاً.

«مُحْدِثُ الْعَالَمِ هُوَ اللهُ تَعَالَى»

(وَ) إذا ثبت أن العالم حادث، وكل حادث مفتقر إلى محدِث، وقد ثبت بقاطع العقل وثابت النقل أن موجد العالم هو الله تعالى فإنَّ (الْمُحْدِثُ لِـ) لجميع هذا (الْعَالَمِ) بعد عدمه (هُوَ اللهُ تَعَالَى) واجب الوجود (الْوَاحِدُ) في ذاته، وصفاته، وأفعاله

الْقَدِيـمُ، الْحَـيُّ، الْقَـادِرُ، الْعَلِيمُ، السَّـمِيعُ، الْبَصِيـرُ، الشَّـائِي الْمُرِيدُ، لَيْـسَ بِعَرَضٍ، وَلَا جِسْـمٍ، وَلَا جَوْهَـرٍ، وَلَا مُصَـوَّرٍ، وَلَا مَحْـدُودٍ.........

(الْقَدِيمُ) بلا ابتداء (الْحَيُّ) القيوم الباقي بلا انتهاء (الْقَادِرُ) على كل ممكن ومُشَاء (الْعَلِيمُ) بكل شيء (السَّمِيعُ) لكل مسموع (الْبَصِيرُ) بكل مبصَر (الشَّائِي) وهو اسم فاعل من المشيئة (الْمُرِيدُ) لكل ممكن موجود، وقوله: «المريد» تأكيد للشائي؛ لأنَّ المشيئة والإرادة عندنا بمعنى واحد.

«يَسْتَحِيلُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى صِفَاتُ الْحَوَادِثِ»

ثم شرع رحمه الله تعالى في ذكر بيان وحدانيته تعالى، وقِدَمِهِ، وبقائه، وغناه، ومخالفته للحوادث كلها فقال:

البـاري تعالـى (لَيْسَ) كمثلـه تعالى شـيء، وكل شـيء فـي الكون مما سـواه تعالـى إمـا عـرض أو جوهـر، فليـس هـو سـبحانه (بِعَـرَضٍ)؛ لحدوثـه وافتقـاره، واسـتحالة بقائـه (وَلَا جِسْـمٍ)؛ لتركبه بعـد افتراقه، وافتقـاره بعد تركبـه، واحتياجه إلـى مـن يركبـه (وَلَا جَوْهَـرٍ)؛ لأنـه حـادث؛ إذ كل جوهـر فهـو قابـل لحلـول الأعـراض فيـه، وكل قابـل للأعـراض فهـو جوهر، ثم هـو لا يخلو عـن الأعراض ولا يسـبقها، ومـا لا يسـبق الحـادث فهـو حـادث (وَلَا مُصَـوَّرٍ) أي: ليس تعالـى بـذي صـورة؛ لأنـه لَمَّـا انتفـى أن يكـون تعالـى جوهـراً أو جسـماً أو عرضـاً انتفى كونـه ذا صـورة؛ لأن الصـورة مركبة من جواهر وأعـراض (وَلَا مَحْـدُودٍ) أي: ليس سـبحانه بـذي حد سـواء مـن جهـة أو جهـات؛ لأن المحـدود مقهـور، والله تعالى هو القاهر، والمحدود منقسـم، والمنقسـم حـادث؛ لاجتماعه بعد افتـراق، وقبوله الافتـراق بعـد الاجتماع.

وَلَا مَعْدُودٍ، وَلَا مُتبَعِّضٍ، وَلَا مُتَجَزِّئٍ، وَلَا مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَاهِيَةِ.............

(وَلَا مَعْدُودٍ) أي: ليس بذي عدد؛ لأنَّ المعدود منقسم، والقسمة دليل التركب، والتركب دليل الحدوث، ثم المعدود محدود، والمحدود مقهور، وهو أيضاً قابل للتكثر بغيره، وذلك على الباري تعالى محال **(وَلَا مُتبَعِّضٍ)** أي: ليس بذي أبعاض وأعضاء؛ لأنه تركب دال على اجتماع قابل للافتراق وهو دليل الحدوث **(وَلَا مُتَجَزِّئٍ)** إلى أجزاء يتركب منها؛ لأن ذلك دليل الحدوث والافتقار.

والفرق بين المتجزئ والمتبعض أنَّ الأول يعتبر فيه الانقسام إلى أجزائه بالفعل، والمتبعض يعتبر فيه الانقسام بالقوة لا بالفعل.

(وَلَا مُتَنَاهٍ) ولا محدود لا من جهة العرش ولا من سائر الجهات؛ لاقتضائه الكمية التي هي من سمات الحوادث، ثم الكمية تقبل القسمة، والقسمة دليل التركب والحدوث، وكما أنه تعالى ليس بمتناه كذلك ليس هو مطلقاً في الجهات كما يقوله أهل البدعة والضلال؛ لأنه من لوازم الجسمية والتركب، والحدوث.

والفرق بين المتناهي والمحدود أن الأول باعتبار نفسه، والثاني باعتبار غيره.

(وَلَا يُوصَفُ) تعالى **(بِالْمَاهِيَةِ)** وهي المجانسة للأشياء؛ لأنها مأخوذة من قول: «ما هو؟» أي: مِنْ أيِّ جنسٍ هو؟ والماهية مركبة من جنس وفصل، وتتمايز بالفصل عن سائر الأجناس، والتركب والتمايز دليل الحدوث والافتقار، وقد بَيَّنَ الكليم موسى عليه السلام امتناع اتصاف الباري تعالى بالماهية حين أجاب فرعون لما سأله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤]، ففرعون يسأل عن الماهية، والكليم عليه السلام يجيبه باللوازم الظاهرة، والآثار الجلية؛ لذلك فإن فرعون ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ٢٥]

وَلَا بِالْكَيْفِيَّـةِ، وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَـيْءٌ........

أي: أسأله عن الماهية ويجيب بالآثار، وتعريف الماهية بلوازمها لا يوقف على حقيقتها؟! فلما رأى موسى عليه السلام جهل فرعون لعنه الله حين أصر على سؤاله ﴿قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨] أي: إن كنتَ من العقلاء علمتَ أنه لا جواب لسؤالك فوق ما ذكرتُ لك؛ لأن الله تعالى لا يسأل عنه بـ«ما هو»؛ لاستحالة الماهية على القديم تعالى.

(وَلَا) يوصف تعالى **(بِالْكَيْفِيَّةِ)**؛ لملازمتها الجسمية؛ فإن الكيف: هيئة وصفة قارَّة في الجسم لا تنفك عنه عقلاً، والكيفية عرض حادث محال بقاؤه، وما اتصف بالحادث فهو حادث.

(وَلَا يَتَمَكَّنُ) سبحانه **(فِي مَكَانٍ)** لا اقتداراً ولا حقيقة، لا على العرش ولا غيره؛ لافتقار المكين إلى المكان، واستحالة كونه تعالى محدوداً كما سبق.

(وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ) أي: على وجوده تعالى **(زَمَانٌ)** فليس وجود الباري تعالى زمانياً؛ لأنَّ الزمان حادث، والقديم تعالى قد تقدم الزمانَ وجودُه، والزمان عبارة عن متجدد معلوم، يقدر به متجدد موهوم؛ إزالة لإيهامه، فلو كان زمانياً لطابق وجوده أجزاء الزمان، وما كان زمانياً فإنه يرتفع بارتفاع الزمان، وهذا إنما هو وصف الحادث المحال على القديم سبحانه.

(وَلَا يُشْبِهُهُ) تعالى **(شَيْءٌ)** من خلقه؛ لأنه واحد في ذاته، واحد صفاته لا شريك له، وفي إثبات الشبيه انتفاء الوحدانية وهو محال.

وَلا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ.........................

(وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ) تعالى ممكن، ولا واجب، ولا محال؛ إذ لو خرج عن علمه تعالى شيء لاتصف بنقيض العلم وهو على الباري تعالى محال، قال جل شأنه: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، وقال سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

(وَ) لا يخرج عن (قُدْرَتِهِ) تعالى (شَيْءٌ) ممكن؛ إذ لو خرج عن قدرته شيء لاتصف بنقيض القدرة وهو على الباري تعالى محال، كيف وقد وصف نفسه في الأزل بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

«صِفَاتُهُ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، لَا هِيَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ»

ثم بين رحمه الله تعالى ثبوت صفاته تعالى زائدة على ذاته فقال: (وَلَهُ) تعالى (صِفَاتٌ) قديمة (أَزَلِيَّةٌ) غير مسبوقة بالعدم (قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) الأقدس.

(وَ) صفاته تعالى (هِيَ لَا هُوَ) في المفهوم (وَلَا) هي (غَيْرُهُ) هُوِيَّةً، أي: أنهما متغايران بحسب المفهوم ذهناً فقط، ومتحدان في الوجود هوية، ومعناه: أنَّ صفاته تعالى محال أن تنفك عن الذات في الوجود؛ لأن الانفكاك دليل سبق التركب، وكل منهما حادث محال على القديم تعالى، وأما في الذهن فقد يقع الانفكاك؛ إذ لا يمكن تصور الوهاب مثلاً مع تصور المنتقم، فيحصل الانفكاك ذهناً لا خارجاً.

وَهِيَ العِلْمُ، وَالقُدْرَةُ...

قال الإمام الأعظم رضي الله عنه: «وصفاته لا هو ولا غيره». اهـ، أي: ليست صفاته عين ذاته تعالى كما قالت المعتزلة، وليست غير ذاته كما قالت الكرامية، والغيرية في كلام الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بالمعنى الاصطلاحي لا بالمعنى اللغوي، فالغيران: هما الاثنان من حيث إنَّ أحدهما ليس هو عين الآخر؛ لأن الاثنينية تقتضي التغاير، وهو يقتضي التعدد، والتعدد يقتضي التركب، وهو دليل الحدوث، فكل اثنين عند الجمهور غَيْرَانِ، وكلُّ غَيْرَين هما اثنانِ اتفاقاً، ثم الغيرية تساوي نفي العينية، فكل ما ليس بعين فهو غير كما أنَّ كل ما هو غير فليس هو بعين.

«الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ»

(وَ) صفاته تعالى الثبوتية عندنا ثمانية فالأولى: (هِيَ العِلْمُ) وهي: صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى، تتعلق بالشيء تعلق انكشاف على وجه الإحاطة على ما هو به، دون سبق خفاء، والشيء هنا بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي وهو الموجود خارجاً، فيشمل الواجب، والجائز، والمستحيل، فيعلم تعالى ذاته، ويعلم غيره، وعلمه تعالى متعلق بالماهيات: كلية كانت أو جزئية، حقيقية أو اعتبارية، موجودة أو معدومة، وصفة العلم صفة كاشفة غير مؤثرة، وليس علمه تعالى حضورياً ولا حصولياً؛ لاستلزامه الحدوث.

(وَ) الصفة الثانية: (القُدْرَةُ) وهي: صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى، تتعلق بأحد طرفي الممكن وفق الإرادة، ومعنى تعلقها هو صحة وجوب صدور الأثر عنها عند انضمام الإرادة، وليس معنى الوجوب هو الوجوب عليه تعالى؛ كي يلزم كونه تعالى موجِباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار كما أورده المخالف، بل بمعنى أنه تعالى إذا أراد

وَالْحَيَاةُ، وَالْقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ..

إيجاد شيء كان حصول ذلك الشيء واجباً وإلا لزم العجز، فتنقل القدرة الممكن من إمكان الوجود إلى وجوب الوجود لغيره؛ وهو تعلق العلم والإرادة بوجوده.

ومعنى صحة وجوب صدور الأثر هو كون القادر موصوفاً بالصفة التي لأجلها لا يمتنع صدور الأثر عنه، وبعبارة أخرى هي: صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى، تصحح إمكان المقدور من الفاعل، ثم تعلق القدرة إنما هو بالممكنات لا غير.

(وَ) الثالثة: (الْحَيَاةُ) وهي شرط عقلي لسائر الصفات، والحياة: صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى، توجب صحة العلم، وإنما قلنا: توجب صحة العلم، ولم نقل: توجب العلم؛ لأنَّ الحياة لا توجب العلم بالفعل بل بالقوة، بمعنى أنها تستلزمه، واكتفينا بذكر العلم دون القدرة مع أن المشهور زيادة القدرة اكتفاء بالتميز بأحد الوصفين، ولا تعلق لصفة الحياة بشيء.

(وَ) قوله: (الْقُوَّةُ) توكيد للقدرة، واتباع للنص كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

(وَ) الرابعة: (السَّمْعُ) وهو صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى زائدة على العلم، تتجلى بها المسموعات تجلياً تاماً دون خفاء، ليس هو بجارحة؛ لأنَّ الجارحة صفة لما هو جسم، ثم هي آلة تكمل نقصاناً؛ إذ لو زالت ظهر العجز، وذلك على الله تعالى محال، والسمع إنما يتعلق بالمسموعات لا غير.

(وَ) الخامسة (الْبَصَرُ) وهي صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى زائدة على العلم، تتجلى بها المبصرات تجلياً تاماً دون خفاء، ليست هي بجارحة؛ لاستحالتها على الباري تعالى كما سبق، ثم البصر إنما يتعلق بالمبصَرات.

وَالْإِرَادَةُ، وَالْمَشِـيئَةُ، وَالْفِعْـلُ، وَالتَّخْلِيـقُ، وَالتَّرْزِيـقُ، وَالْـكَلَامُ، وَهُوَ مُتَكَلِّـمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَـةٌ لَهُ أَزَلِيَّـةٌ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُـرُوفِ وَالْأَصْـوَاتِ..........

(وَ) السادسة: (الْإِرَادَةُ، وَالْمَشِيئَةُ) والعطف فيه للتوكيد؛ لأن المشيئة والإرادة بمعنى واحد، والإرادة: صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى، تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه فتخصص وجود زيد مثلاً في زمن كذا دون ما قبله وما بعده، وطوله دون قصره، وبياضه دون سواده وهكذا؛ إذ لولا الإرادة لوقعت المفعولات كلها في وقت واحد، على هيئة واحدة، وخصوصاً عند تجانس المفعولات، فلما خرجت تلك المفعولات على ترادف عجيب، ونظام دقيق بديع، واتساق أنيق رصيع، وعلى هيئات مختلفة، وصور متباينة، وأشكال متخالفة، دل ذلك على وجود الإرادة، وتعلق الإرادة إنما هو بالممكنات.

(وَ) السابعة: (الْفِعْلُ) وهو التكوين، وهو صفة، قديمة، أزلية، قائمة بذاته تعالى هي مبدأ الأفعال.

(وَ) التكوين وهو (التَّخْلِيقُ) قال الإمام الأعظم رضي الله عنه: «وتخليقه، أي: تكوينه». اهـ «الوصية» (وَالتَّرْزِيقُ) وهو يرجع إلى التكوين على الصحيح.

(وَ) الثامنة: (الْكَلَامُ، وَهُوَ) تعالى (مُتَكَلِّمٌ) في الأزل (بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ) قديمة (أَزَلِيَّةٌ) قائمة بذاته تعالى، لا مفتتح لوجودها ولا انقضاء لها، وكلامه تعالى الأزلي الذي هو صفته (لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ)؛ لأنَّ الحروف أعراض سيالة تحدث على التعاقب والتوالي، وهي مخلوقة تحدث فتنقضي، وتوجد فتنعدم، وما اتصف بالحادث فهو حادث.

وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالْآفَةِ، وَاللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهَا، آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ.

قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: «وَنحن نتكلم بالآلات والحروف، والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة، وكلام الله تعالى غير مخلوق». اهـ «الفقه الأكبر».

فهذا نص من الإمام رضي الله عنه على أن كلامه تعالى ليس بحروف؛ لأنها مخلوقة تحتاج إلى آلة وهو نعت الحوادث وصفة الأجسام، لكن كلامه تعالى الذي هو صفته القائمة بذاته العلي غير مخلوقة.

(وَ) كلامه تعالى (هُوَ صِفَةٌ) له تعالى في الأزل (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ) بعد الكلام مع القدرة عليه؛ لأنه يقتضي الكلام بعد السكوت، ثم السكوت بعد الكلام، وهذا أمارة الحدوث بعد العدم، والعدم بعد الحدوث، وما جاز عدمه استحال قدمه، وما اتصف بالحادث فهو حادث (وَ) منافية لـ (الْآفَةِ) وهي العجز عن إدارة المعنى في النفس الذي هو الخرس الباطني، والعجز على الباري تعالى محال.

(وَاللهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهَا) أي: بصفة الكلام في الأزل (آمِرٌ) بطاعته (نَاهٍ) عن معصيته (مُخْبِرٌ) عما كان ويكون، وَاعِدٌ بالثواب، ومُوعِدٌ بالعقاب، وكون كلامه تعالى أمراً، ونهياً، وخبراً، ووعداً، ووعيداً لا يقتضي أن يكون متعدداً، بل كلامه تعالى واحد؛ لأن التعدد يستلزم التركب وهو دليل الحدوث، بل هذا التنوع إلى أمر، ونهي، وخبر، ووعد، ووعيد، إنما هو تنوع اعتباري بحسب تعلق كلامه تعالى القديم لا تنوع حقيقي، فإن تعلق كلامه تعالى بطلب فعل الصلاة مثلاً فهو أمر، وإن تعلق بطلب ترك الزنا فنهي، وإن تعلق بكون فرعون مثلاً فعل كذا فهو خبر وهكذا.

وَالقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ..........................

«كَلَامُ اللهِ تَعَالَى الذِي هُوَ صِفَتُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ»

(وَالقُرْآنُ) الذي هو (كَلَامُ اللهِ تَعَالَى) القائم بذاته العلي قديم (غَيْرُ مَخْلُوقٍ) وإنما المخلوق هو العبارات الدالة عليه؛ إذ: «القرآن» إمَّا مشترك لفظي أو معنوي بين الدالِّ وهو ما بين دفتي المصحف، وبين المدلول وهو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى، أو هو مجاز مرسل من إطلاق الدال على المدلول كما نص الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه على ذلك بقوله: «لأنَّ الكتابة، والحروف، والكلمات، والآيات، دلالةُ القرآن؛ لحاجة العباد، وكلام الله تعالى قائم به، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء». اهـ «الوصية».

ثم الإضافة في قوله: «كلام الله» على ضربين: فإن أريد بها المدلول وهو الكلام النفسي الذي هو صفته تعالى كانت هذه الإضافة للاختصاص، وإن أريد بها الدال وهو الحروف والكلمات فالإضافة إضافة خلق؛ لأنَّ الكلمات والحروف مخلوقة كما سبق نص الإمام أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ على ذلك، حتى أوجب علماؤنا تقييد القرآن بكلام الله تعالى عند إرادة المعنى القائم بالذات العلي، فلا يقال: «القرآن مخلوق»؛ حتى لا يتوهم أن الصفة القديمة مخلوقة، بل يقال: «القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق»، وقالوا أيضاً: لو حلف بالقرآن لا يكون يميناً؛ لأنَّه غير متعارف، ولأنه حلف بغير الله تعالى وصفاته بل بالحروف المنزلة، انظر: «الهداية، ورد المحتار».

وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا، مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا، مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍّ.

ثم الدليل السمعي على أنَّ حروف القرآن مخلوقة قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، والجعل إن عدي إلى مفعول واحد كان بمعنى الخلق والمخلوق هو الحروف، وإن عدي إلى مفعولين كان بمعنى التصيير، وكلاهما يلزمه التغير؛ لأنَّ الخلق هو الإيجاد من العدم إلى الوجود، والتصيير هو التحويل وهو: إما تحويل الذات، وإما تحويل الصفات، وذلك كله دليل الحدوث.

وقال جل شأنه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، أي: لقالوا: أرسول عربي وقرآن أعجمي، أو أقرآن أعجمي ومرسل إليه عربي؟! وقد علق الله تعالى جعل القرآن أعجمياً على أمر ممكن، وهو قولهم: «أعربي وأعجمي»، وما علق على ممكن فهو ممكن.

وقال سبحانه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥]، قال سلطان العلماء الإمام العز بن عبد السلام: جعل الآتي من عند الله تعالى محدثاً، فمن زعم أنه قديم فقد رد على الله سبحانه وتعالى، وإنما هذا الحادث دليل القديم. اهـ «طبقات الشافعية الكبرى».

(وَهُوَ) أي: القرآن الذي هو بمعنى المقروء والمدلول **(مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا)** بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة على الكلام النفسي **(مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا)** بالألفاظ المخيلة والصور الذهنية **(مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا)** بحروف وأصوات مسموعة **(مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا)** وهو مع ذلك **(غَيْرُ حَالٍّ)** في شيء منها، بل هو معنى قائم بالذات العلي مفهوم بالحروف والكلمات الدالة عليه، كما نقول: «الله تعالى معبود في مساجدنا، ومعلوم في قلوبنا، ومذكور بألسنتنا، وهو سبحانه غير ذكر الذاكرين، وعلم العالمين، وكتابة الكاتبين، وكذلك معنى قولنا: «مسموع بآذاننا» أي: مفهوم كلامه تعالى للسامع عند سماع القرآن كما يقال: «سمعت علم فلان» وإنما سمع كلامه الدال على علمه.

وَالتَّكْوِيـنُ صِفَـةٌ للهِ تَعَالَـى أَزَلِيَّـةٌ، وَهُوَ تَكْوِينُـهُ تَعَالَـى لِلْعَالَمِ، وَلِـكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِـهِ لَا فِـي الْأَزَلِ، بَـلْ لِوَقْـتِ وُجُـودِهِ عَلَـى حَسَـبِ عِلْمِـهِ وَإِرَادَتِـهِ، وَهُـوَ غَيْـرُ الْمُكَـوَّنِ عِنْدَنَا.

وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ للهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ.

«مَطْلَبٌ فِي التَّكْوِينِ»

(وَالتَّكْوِيـنُ) أي: مبدأ التكويـن (صِفَـةٌ للهِ تَعَالَـى) قديمـة (أَزَلِيَّـةٌ) قائمة بذاته تعالـى، والتكويـن أخـص مـن القـدرة مطلقـاً؛ لأن القـدرة متسـاوية النسـبة إلـى جميـع المقـدورات، ومبـدأ التكويـن خـاص بما يدخـل فـي الوجـود، والقدرة لا تقتضـي كـون المقدور موجـوداً، ومبـدأ التكوين يقتضيـه، ثم أثر القـدرة هو صحة وجـود المقـدور مـن القـادر، وأثـر التكوين هـو وجـود المقـدور بالفعـل، وتعلق القـدرة بصحـة الإيجـاد والتـرك، وتعلق التكويـن بإخـراج المقدور مـن العدم إلى الوجود.

(وَ) التكويـن (هُـوَ تَكْوِينُـهُ تَعَالَـى لِلْعَالَمِ، وَلِـكُلِّ جُزْءٍ مِـنْ أَجْزَائِـهِ) بإخراجه مـن العـدم إلـى الوجـود، لكن تكوينـه تعالـى للعالـم (لَا) يكـون (فِـي الْأَزَلِ، بَلْ) معلـق (لِوَقْـتِ وُجُـودِهِ عَلَـى حَسَـبِ عِلْمِـهِ وَإِرَادَتِـهِ) وإلا اقتضـى كـون العالـم قديمـاً وهـو محـال (وَ) مبـدأ التكويـن الذي هـو صفته تعالـى (هُـوَ غَيْـرُ الْمُكَوَّنِ) المخلـوق (عِنْدَنَا).

(وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ للهِ تَعَالَى) قديمة (أَزَلِيَّةٌ، قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه كما سبق بيانه.

وَرُؤْيَةُ اللهِ تَعَالَى جَائِزَةٌ بِالعَقْلِ، وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ........................

«مَطْلَبٌ فِي رُؤْيَةِ اللهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ»

(وَرُؤْيَةُ) المؤمنين لـ (اللهِ تَعَالَى) يوم القيامة بأعين رؤوسهم (جَائِزَةٌ بِالعَقْلِ)؛ لأنها لا تؤدي إلى محال، وكل موجود يجوز أن يرى، قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى: والدليل على جواز الرؤية عقلاً أن الرب سبحانه وتعالى موجود، وكل موجود مرئي. اهـ «لمع الأدلة» (وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ) من الكتاب، والسنة، وإجماع أهل الحق، أمَّا الكتاب فقوله سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقوله تعالى خبراً عن موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ والاستدلال بهذه الآية من وجوه:

الأوَّل: أنَّ موسى عليه السلام كان يعتقد أنَّ الله تعالى مرئي، ولو لم يكن الله تعالى مرئياً لكان سؤال موسى عليه السلام صادراً عن جهل منه بما يجوز على الباري تعالى وما لا يجوز، ونسبة الأنبياء إلى الجهل بالله تعالى كفر، واعتقاد ما هو محال على الله تعالى كذلك.

الثاني: أنَّ الله تعالى أقر موسى عليه السلام على جواز الرؤية بنفي رؤيته له ولم ينكر عليه، بل أخبر أنَّ موسى لن يراه حين سأله الرؤية، ولم يقل سبحانه: إني لا أُرى، ولو كان تعالى غير مرئي لبين ذلك؛ لأنه وقت الحاجة للبيان، وتأخير البيان عند الحاجة إليه غير جائز.

الثالث: أنَّ الله تعالى علق رؤية موسى عليه السلام له تعالى باستقرار الجبل وهو أمر ممكن؛ لدخوله تحت قدرة الله تعالى؛ فإنَّه تعالى قد أوجد دكَّ الجبل حيث

....

قال: ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: اندكَّ الجبل بنفسه والاستقرار بعد الدك مثله، ولا يدخل تحت قدرة الله تعالى إلا الممكن، وتعليق الفعل على أمر جائز الوجود يدل على جواز وجوده، كما أنَّ تعليق فعل على أمر محال الوجود يدل على استحالة وجوده، وتعليقه على أمر متحقق الوجود يدل على تحققه، أما تعليق ما لا يكون على ما لا يكون فمحال.

الرابع: أنَّ الرؤية قد وقعت للجبل بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ والتجلي ههنا: هو الانكشاف التام دون سبق خفاء؛ لأنه على الباري تعالى محال.

وأما قول موسى عليه السلام: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فليست توبته بسبب اعتقاده جواز الرؤية كما قالت المبتدعة، بل توبته محتملة لأمور:

ـ **الأوَّل**: أن تكون بسبب سؤاله الرؤية في غير وقتها، وعدم انشغاله بشكر التكليم؛ لأن الله تعالى إنما رد سؤال موسى الرؤية ولم ينكر عليه اعتقاده جوازها، وأمره بالشكر في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، فكان عليه الاشتغال بشكر نعمة التكليم التي من الله تعالى عليه بها واختصه بها لا أن يشتغل بسؤال نعمة أخرى وهي الرؤية قبل شكر الأولى.

ـ **الثاني**: أن تكون توبته من الفزع والهول الذي أصابه من دك الجبل؛ فإن العادة جارية على التوبة إلى الله تعالى عند حصول الخوف والفزع.

ـ **الثالث**: أن تكون من سؤاله الرؤية قبل أن يستأذن بطلبها، أي: تبت من سؤالك الرؤية في الدنيا أو من سؤالك إياها بغير إذن.

هذا، وإذا طرأ الاحتمال بطل به الاستدلال؛ لاكتسائه ثوب الإجمال.

وما قيل من أن موسى عليه السلام سأل الرؤية؛ ليعلم قومه عدم جوازها، فيرده قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] فالكلام كله بصيغة الإفراد لا الجمع، ولو صح ما قيل لقال: «أرهم ينظروا»، ولقال: «لن تروني»، ولما لم يكن ذلك كذلك بطل قولهم.

وبعد إثبات جواز رؤيته تعالى عقلاً ونقلاً ذكر وجوب وقوعها شرعاً؛ وعداً من الله تعالى فقال: (**وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ**) من الكتاب، ومتواتر السنة، وإجماع أهل الحق (**بِإِيجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللهَ تَعَالَى فِي دَارِ الْآخِرَةِ**) وخص بها المؤمنين؛ لأنَّ الصحيح أنَّ الكافرين والمنافقين لا يرونه تعالى، قال الإمام العيني: «والرؤية مختصة بالمؤمنين ممنوعة من الكافرين، وقيل: يراه منافقو هذه الأمة وهذا ضعيف، والصحيح أن المنافقين كالكفار باتفاق العلماء». اهـ «عمدة القاري».

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، أي: رائية.

وقال جل ثناؤه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نُودُوا: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، إِنَّ لَكُمْ مَوْعِدًا عِنْدَ اللهِ، مَوْعِدًا لَمْ تَرَوْهُ، فَقَالُوا: وَمَا هُوَ؟ أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، وَتُزَحْزِحْنَا عَنِ النَّارِ، وَتُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ؟

قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَاللهِ مَا أَعْطَاهُمُ اللهُ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾». رواه الأمام أحمد، وهو في صحيح مسلم.

ومعنى كشف الحجاب هو كشفه عن بصر الرائي لا المرئي تعالى؛ لأن الحجاب محال على الباري تعالى؛ لاقتضائه الحد، وهو يقتضي الجسمية.

وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فلما عاقب تعالى أعداءه بالحجاب أكرم أولياءه بالثواب، وليس هذا من باب الاستدلال بمفهوم المخالفة، بل هو استدلال من حيث عدم التساوي بين الفريقين.

وأمَّا السنة فمنها: أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَل نَرَى رَبَّنَا يَومَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَل تُضَارُّونَ فِي رُؤيَةِ القَمَرِ لَيلَةَ البَدْرِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «هَل تُضَارُّونَ فِي الشَّمسِ لَيسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُم تَرَونَهُ كَذَلِكَ». الحديث، رواه الشيخان، وهذا تشبيه وضوح رؤية بوضوح رؤية، لا تشبيه مَرْئِيٍّ بمَرْئِيٍّ.

وأمَّا تواتر الأخبار فقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفة وتواترت بها الآثار وتتابعت بها الأخبار. اهـ «الإبانة».

وقال الحافظ ابن حجر: «جمع الدارقطني طرق الأحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين»، ثم قال: «وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين قال: عندي سبعة عشر حديثاً في الرؤية صحاح». اهـ «فتح الباري».

فَيُـرَى لَا فِـي مَـكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ: مِنَ مُقَابَلَةٍ، وَلَا اتِّصَالِ شُـعَاعٍ، وَلَا ثُبُوتِ مَسَـافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْـنَ اللهِ تَعَالَى.

وأمَّا الإجماع فقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: «اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً وأجمعوا على وقوعها في الآخرة وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين، وقد تظاهرت أدلة الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة فمن بعدهم على إثبات رؤية الله في الآخرة للمؤمنين». اهـ، «شرح صحيح مسلم».

(فَيُـرَى) سبحانه لكـن (لَا فِـي مَـكَانٍ)؛ لأنَّ المـكان من خصائـص الحوادث والأجسـام القابلـة للإعـدام (وَ) يُـرَى جلَّ شـأنه (لَا عَلَـى جِهَةٍ: مِـنَ مُقَابَلَـةٍ) للرائي (وَلَا اتِّصَـالِ شُـعَاعٍ) بـه (وَلَا ثُبُـوتِ مَسَـافَةٍ بَيْـنَ الرَّائِـي وَبَيْـنَ اللهِ تَعَالَـى)؛ لأنَّ هـذه شـروط أو أسـباب يعـرف بها ما يحجـب الرؤية، وليسـت أسـباباً أو شـروطاً يعرف بهـا المرئي، فإذا ارتفع هذا السـبب المانع أو الشـرط، فإن المحجـوب وهو الباصرة يـرى المرئي وهـو الله تعالى.

قـال الإمـام أبـو حنيفـة رضـي الله عنـه: «والله تعالـى يُـرى فـي الآخـرة، ويراه المؤمنـون وهـم فـي الجنـة بأعين رؤوسـهم، بـلا تشـبيه ولا كيفيـة، ولا يكـون بينه وبيـن خلقـه مسـافة». اهـ، «الفقـه الأكبر».

فيُرى تعالى كما يُعلَم: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ومما يقطع شغب المبتدعة المنكرين للرؤية أنه تعالى كما يرانا وهو ليس بجهة مِنَّا، كذلك نراه وليس هو تعالى في جهة.

وَاللهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلِّهَا، مِنَ الكُفْرِ، وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ، وَالعِصْيَانِ، وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَحُكْمِهِ، وَقَضِيَّتِهِ، وَتَقْدِيرِهِ.

وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابُونَ بِهَا، وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا، وَالْحَسَنُ مِنْهَا............

«أَفْعَالُ الْعِبَادِ كُلُّهَا بِخَلْقِهِ تَعَالَى»

(وَاللهُ تَعَالَى خَالِقٌ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلِّهَا) وموجدها من العدم إلى الوجود (مِنَ) نحو (الكُفْرِ، وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ، وَالعِصْيَانِ، وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ) تعالى (وَمَشِيئَتِهِ) هذا توكيد للإرادة؛ لما سبق أنهما بمعنىً واحدٍ على الصحيح (وَحُكْمِهِ) وعلمه (وَقَضِيَّتِهِ) أي: قضائه وخلقه (وَتَقْدِيرِهِ) في الأزل؛ إذ لو لم يردها، ولم يقدرها ولم يقضها لاستحال وجودها.

(وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ) هي كسبهم على الحقيقة بتأثير قدرتهم الحادثة في اتصافهم بها، والله تعالى خالقها، والكسب هو: صرف العبد الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه وأمره أن يستعملها في طاعته.

قال الإمام أبو الليث السمرقندي: «ضَلَّ الفريقان: القدرية بإضافة صفة الله تعالى إلى العبد وهي خلق الأفعال، والمجبرة بإضافة أفعاله القبيحة إلى الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وتوسط أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: الخلق فعل الله، وهو إحداث الاستطاعة في العبد، واستعمال الاستطاعة المحدثة فعل العبد حقيقة لا مجازاً، فسلموا من القدرية والمجبرة. اهـ «شرح الفقه الأبسط» (يُثَابُونَ بِهَا) أي: بسبب فعلهم الطاعة فضلاً (وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا) أي: على فعلهم المعصية عدلاً (وَالْحَسَنُ مِنْهَا) أي: من أفعالهم يكون

بِرِضَاءِ اللهِ تَعَالَى، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَاهُ.

وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الفِعْلِ...

(بِرِضَـاءِ اللهِ تَعَالَـى) وعلمه، وإرادتـه، وقضائه، وقدره، وأمـره، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وقـال جـل ثنـاؤه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠] (وَالْقَبِيحُ مِنْهَـا) أي: مـن أفعالهم يكـون بإرادته تعالـى، وقضائه، وقدره، وحكمـه، لكنه (لَيْسَ بِرِضَـاهُ) تعالـى كما قـال جـل جلالـه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، ولا بأمره قـال سـبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٨ ـ ٢٩].

فالرضا عندنا غير الإرادة خلافاً للمعتزلة، والرضا: هو ترك الاعتراض، وهو أخص من الإرادة، والمحبة عندنا غير الرضا خلافاً للأشاعرة.

«مَطْلَبٌ فِي الِاسْتِطَاعَةِ»

(وَالِاسْتِطَاعَةُ) أي: اسـتطاعة العبـد وقدرتـه التي هـي جملة ما يتمكـن به العبد مـن الفعـل مـع اختيـاره مـن الميـل، والداعيـة، والاختيـار، وهي علـة للفعـل عندنا توجـد (مَـعَ الفِعْـلِ) لا قبلـه ولا بعـده؛ لأنهـا عـرض يخلقـه الله تعالـى فـي الحيوان يفعـل بـه أفعالـه الاختياريـة، والعرض محـال البقـاء، قال الإمـام الأعظـم رضي الله عنـه: «نُقِـرُّ بـأنَّ الاسـتطاعة مـع الفعـل، لا قبـل الفعـل ولا بعد الفعـل؛ لأنه لـو كان قبـل الفعـل لـكان العبد مسـتغنياً عـن الله تعالـى وقت الحاجـة وهذا خـلاف محكم النـص؛ لقولـه تعالـى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمـد: ٣٨]، ولـو كان بعد الفعـل لـكان مـن المحـال؛ لأنَّـه حصـول بـلا اسـتطاعة ولا طاقـة». اهـ «الوصية»

هِيَ حَقِيقَةُ القُدْرَةِ التِي يَكُونُ بِهَا الفِعْلُ...........................

(وَ) هذه الاستطاعة **(هِيَ حَقِيقَةُ القُدْرَةِ التِي يَكُونُ بِهَا)** أي: بسببها **(الفِعْلُ)** وهي التي ذكرها الله تعالى خبراً عن الخضر عليه السلام فقال: ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١١ ـ ٢١٢].

والمراد نفي حقيقة القدرة التي يتعلق بها الفعل مع سلامة الأسباب وصحة الآلات؛ لأنَّ الله تعالى ذكر نفي قدرتهم في معرض الذم، والذم إنما يلحقهم بانعدام حقيقة القدرة، لا بانعدام سلامة الأسباب وصحة الآلات؛ لأنَّ انعدامها ليس بتضييع العبد لها؛ فإنَّه مجبور في ذلك.

وأمَّا انتفاء حقيقة القدرة مع سلامة الأسباب وصحة الآلات فموجب لذمهم؛ لتضييعهم لها بانشغالهم بضد ما أمروا به، بدليل أن الله تعالى خص بانتفائها الكافر دون المؤمن؛ لأنَّ القدرة التي هي سلامة الأسباب، وصحة الآلات، يستوي فيها المؤمن والكافر.

ثم هذه القدرة الحقيقية صالحة عندنا للضدين لكن على سبيل البدل، قال الإمام الأعظم رضي الله عنه: «إنَّ الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها التي تصلح لأن يعمل بها الطاعة، وهو معاقب بصرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه، وأمره أن يستعملها في الطاعة دون المعصية» اهـ، «الفقه الأبسط».

وَيَقَعُ هَذَا الِاسْمُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ، وَالْآلَاتِ، وَالْجَوَارِحِ، وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الِاسْتِطَاعَةِ...........................

وقال الإمام أبو الْمُعِينِ النسفي: «ومعنى ذلك أنَّ الاستطاعة التي حصل بها الإيمان صلحت له، ولا تصلح للكفر إذا اقترنت بالإيمان، ولكنها لو اقترنت بالكفر بدلاً عن اقترانها بالإيمان لصلحت له بدلاً من صلاحها للإيمان». اهـ «تبصرة الأدلة».

فمعنى قولنا: «على سبيل البدل»، أي: أنها تصلح لأحد الضدين من الفعل لكن لا بعينه، فإن اختار العبد المعصية صلحت الاستطاعة لفعل لمعصية، ولم تصلح لأن يفعل بها الطاعة، وإن اختار الطاعة صلحت لفعل لطاعة، ولم تصلح لفعل لمعصية، والقدرة الحقيقية وإن صلحت للضدين لكنها لا توجب الفعل، بل تصلح للفعل والترك.

(وَيَقَعُ هَذَا الِاسْمُ) وهو الاستطاعة (عَلَى) نوع ثانٍ من القدرة والتي هي الصحة بمعنى (سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ، وَ) صحة (الْآلَاتِ، وَالْجَوَارِحِ)؛ كسلامة اللسان من الخرس، وسلامة العينين من العمى، واليدين والرجلين من الشلل؛ إذ لا يتصور صدور الفعل مع تلك العلل، وهذه الاستطاعة التي هي سلامة الأسباب والآلات تكون قبل الفعل، وليست هذه الاستطاعة عندنا علة للأفعال وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها، بل هي شرط.

(وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ) للعبد إنما (تَعْتَمِدُ هَذِهِ الِاسْتِطَاعَةِ) التي هي سلامة الأسباب، وصحة الآلات كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَلَا يُكَلَّفُ العَبْدُ لِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ.

«لا يُكلَّفُ العَبْدُ إلَّا وُسْعَهُ»

(وَلَا يُكَلَّفُ العَبْدُ) من الله تعالى (لِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ) وطاقته وقدرته كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال الإمام نور الدين الصابوني: قال أصحابنا رحمهم الله: لا يجوز من الله تعالى أن يكلف عباده بما لا يصح وجوده منهم خلافاً للأشعريَّة، وذلك أنَّ تكليف العاجز خارج عن الحكمة؛ كتكليف الأعمى بالنظر، والْمُقْعَدِ بالمشي، فلا ينسب إلى الحكيم جَلَّ ذِكرُهُ، وتحقيقه: أنَّ التكليف إلزام ما فيه كُلفَةٌ للفاعل ابتلاءً بحيث لو فَعَلَ يُثابُ عليه، ولو امتَنَعَ يُعاقَبُ عليه، وهذا إنما يتحقق فيما يُتَصَوَّرُ وجودُه منه، لا فيما يستحيل عنه. اهـ «البداية».

وأما قوله تعالى خبراً عن عباده: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فيحتمل أنه استعاذة من تحميل ما لا طاقة لهم به، لا من تكليفهم ذلك بحيث لو لم يفعلوه لعذبهم، ويحتمل أن يكون سؤال عدم هلاك قدرتهم، من إطلاق السبب وهو القتل على المسبب وهو ذهاب قدرتهم؛ لأن في قتلهم وهلاكهم ذهاب طاقتهم؛ فإن الإنسان وإن كان يحتمل القتل لكن في قتله ذهاب طاقته وقدرته، ويحتمل أنه سؤال ما فيه مشقة؛ كما يقال: لا طاقة لي بكذا، أي: يشق عليَّ فعله لا أنه خارج عن وسعه.

مَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالِانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ وَمَا أَشْبَهَهُ، كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ للهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيقِهِ.

«مَطْلَبٌ: الْمُتَوَلِّدَاتُ بِخَلْقِ اللهِ تَعَالَى»

(وَ) لما أثبت المصنف رحمه الله تعالى أنَّ جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وأن العبد لا قدرة له على التخليق، وإنما له الاكتساب فقط قال: إنَّ (مَا يُوجَدُ) ويحدث (مِنَ الْأَلَمِ فِي) الحيوان (الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ) له (وَ) ما يوجد من (الِانْكِسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ) إياه، وكذا ما يحدث عقيب ما يصيبه السهم بعد الرمي من الجرح (وَمَا أَشْبَهَهُ) مما يسمى بالأفعال المتولدة (كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ للهِ تَعَالَى) بإيجاده من العدم إلى الوجود كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أي: كل مشاء، والأمر المتولد عن فعل العبد شيء فيدخل تحت خلق الله تعالى له (لَا صُنْعَ) ولا قدرة (لِلْعَبْدِ) أصلاً لا في اكتسابه؛ لاستحالة اكتساب العبد ما ليس في محل قدرته، بدليل أنه لا يقدر على منعه، ولا تأثير له (فِي تَخْلِيقِهِ) أي: تخليق المتولد عن الفعل؛ لأن العبد لما كان لا يقدر على إيجاد ما نتج عنه المتولد، فمن باب أولى أن لا يقدر على المتولد؛ لأن قدرة العبد تكون مع الفعل، وهي عرض محال بقاؤه، فتنعدم قدرته قبل حصول المتولدات، حتى لو رمى إنسان زجاجاً بحجر أو رمى صيداً بسهم، فمات الرامي قبل انكسار الزجاج وقبل إصابة السهم الصيدَ لظهر أن الكسر وجرح الصيد لم يكن بقدرته لحدوثه بعد موته ولا قدرة للميت.

وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ.

وَالْحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلٌّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ، حَلَالاً كَانَ أَوْ حَرَاماً، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلُ رِزْقَ غَيْرِهِ.

«الْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ»

(وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ) عندنا (وَالْأَجَلُ) للميت والمقتول (وَاحِدٌ) عند أهل الحق لا يتعدد، قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] بلا فرق بين ميت ومقتول.

وبيانه: أن القتل وهو إبطال بِنْيَةِ المقتول وتفريقها إنما هو فعل القاتل، وفعله قائم به لا بالمقتول، والموت الذي هو ضد الحياة، وهو إخراج الروح من الجسد بخلق الله تعالى كما قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢]، وليس فعل القاتل، بل هو مفعول لله تعالى، لكن الله تعالى أجرى العادة أن يخلق الموت في المقتول عقيب فعل القاتل الذي هو تفريق البِنْيَةِ وإبطالها.

«مَطْلَبٌ: الْحَرَامُ رِزْقٌ»

(وَالْحَرَامُ رِزْقٌ) فإن الرزق: اسم للقُوت المقدَّر الذي يسوقه الله تعالى إلى الحيوان فيأكله، والْمَسُوقُ قد يكون حلالاً، وقد يكون حراماً (وَكُلٌّ) من الخلق (يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ) عندنا ويأكله (حَلَالاً كَانَ) المستوفى من الرزق (أَوْ حَرَاماً، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ رِزْقَ غَيْرِهِ)؛ لأن ما قدره الله تعالى من الرزق لفلان دون غيره محال أن يتخلف؛ لأنه لا يكون في الكون إلا ما قدره الله تعالى وأراده.

وَاللهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللهِ تَعَالَى.

وَعَذَابُ القَبْرِ لِلْكَافِرِينَ، وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي القَبْرِ بِمَا يَعْلَمُهُ اللهُ تَعَالَى وَيُرِيدُهُ.

وَسُـؤَالُ مُنْكَرٍ، وَنَكِيرٍ..

«مَطْلَبٌ فِي الْهُدَى وَالإِضْلَالِ»

ولما ثبت أن الله تعالى خالق كل شيء، والهدى والضلال من الأشياء بَيَّنَ المصنف ذلك فقال: (وَاللهُ تَعَالَى) هو من (يُضِلُّ) أي: يخلق الضلالة في (مَنْ يَشَاءُ) من عبيده عدلاً (وَيَهْدِي) أي: يخلق الهداية في (مَنْ يَشَاءُ) من عباده فضلاً (وَمَا هُوَ الأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللهِ تَعَالَى)؛ إذ لو كان واجباً عليه تعالى لما خلق الفقير، السقيم، المعذَّب في الدنيا والآخرة، ولما استحق الشكر على الْمَنِّ والعطاء.

«عَذَابُ القَبْرِ وَنَعِيمُهُ وَسُؤَالُهُ»

(وَعَذَابُ القَبْرِ لِلْكَافِرِينَ) والمنافقين (وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ) كذا (تَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ) من المؤمنين (فِي القَبْرِ) إلى قيام الساعة (بِمَا يَعْلَمُهُ اللهُ تَعَالَى) من عذابهم ونعيمهم في الأزل (وَيُرِيدُهُ) لهم، حق ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع أهل الحق كما يأتي بيانه، فيكون القبر إما روضة من رياض الجنة للطائعين من المؤمنين، أو حفرة من حفر النار للكافرين وبعض العاصين من المؤمنين، نسأله تعالى أن يعصمنا من ذلك كله.

(وَسُؤَالُ) الملكَيْنِ (مُنْكَرٍ، وَنَكِيرٍ) للميت في قبره عن ربه، وعن دينه، وعن نبيه، حق ثابت، سواء كان مؤمناً أم كافراً، طائعاً أم عاصياً، وسمي كل من منكر ونكير باسمه؛

ثَابِتٌ بِالدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ..........

....

لأَنَّ خلقهما لا يشبه خلق الإنس، ولا الجان، ولا الملائكة، ولا سائر المخلوقات، بل خلقهما بديع لا أنس فيه للناظرين، وإنما فيه هول، ومهابة، وخوف، ووحشة، كما قال تعالى خبراً عن الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أي: غير معروفين.

وقد جاء وصفهما في قوله ﷺ: «أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسوَدَانِ أَزرَقَانِ أَعيُنُهُمَا كَالقُدُورِ، يَخُطَّانِ القَبرَ بِأَنيَابِهِمَا»، وفي قوله ﷺ: «أَتَاهُ مُنكَرٌ وَنَكِيرٌ أَعيُنُهُمَا مِثلُ قُدُورِ النُّحَاسِ، وَأَنيَابُهُمَا مِثلُ صَيَاصِي البَقَرِ، وَأَصوَاتُهُمَا مِثلُ الرَّعدِ، فَيُجلِسَانِهِ فَيسأَلَانِهِ مَا كَانَ يَعبُدُ وَمَن كَانَ نَبِيُّهُ». رواه الطبراني في: «الأوسط»، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن (ثَابِتٌ) ذلك كله (بِالدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ) من الكتاب، والسنة المتواترة، وإجماع أهل الحق.

أمَّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، أمَّا المؤمن فيثبته الله تعالى فضلاً فيجيب ويسعد، وأما الكافر فيضله الله تعالى عن الجواب جزاء وعدلاً فيضل ويذل ويشقى قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُقعِدَ المؤمِنُ فِي قَبرِهِ أُتِيَ ثُمَّ شَهِدَ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، فَذَلِكَ قَولُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾». رواه البخاري، ومسلم.

وقال ﷺ: «﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾، نَزَلَت فِي عَذَابِ القَبرِ، فَيُقَالُ لَهُ: مَن رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ». رواه مسلم.

وقال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ٤٥ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ ـ ٤٦].

فهذه الآية تثبت عرضهم على النار، ولا ريب أنَّ هذا العرض ليس حال حياتهم قطعاً، وليس هو يوم القيامة، فلم يبق إلا ما هو بينهما، وليس هو إلا في القبر، فقد غايرت الآية بالعطف بين وقت العرض على النار غدواً وعشياً، وبين إدخالهم النار يوم القيامة؛ لأنَّ العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين، فاقتضى أن يكون وقت العرض غير وقت إدخالهم النار، وهو عذاب القبر.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤]، قال ﷺ: «أَتدرُونَ مَا المعِيشَةُ الضَّنكَةُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «عَذَابُ الكَافِرِ في قَبرِهِ، وَالذِي نَفسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ يُسَلَّطُ عَلَيهِ تِسعَةٌ وَتِسعُونَ تِنِّينَاً، أَتدرُونَ مَا التِّنِّينُ؟ سَبعُونَ حَيَّةً، لِكُلِّ حَيَّةٍ سَبعَةُ رُؤُوسٍ، يَلسَعُونَهُ وَيَخدُشُونَهُ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ». رواه ابن حبان، وأبو يعلى، وابن أبي شيبة، والبزار، وإسناده حسن؛ فإن درَّاجاً أحد الرواة أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، وهذه الرواية لم يروها عنه، وإنما رواها عن ابن حُجَيرَة.

وَقَالَ ﷺ: «ثُمَّ يُضَيَّقُ عَلَيهِ قَبرُهُ حَتَّى تَختَلِفَ أَضلَاعُهُ، قَالَ: وَذَلِكَ قَولُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]». رواه الحاكم، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١]، فيعذبون في الدنيا بالسيف والتنكيل وهي المرة الأولى، ويعذبون في القبر وهي المرة الثانية، ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾، وهذا قول ابن عباس، وقتادة، والحسن البصري، وأبي مالك، وابن جريج، وأحد قولي مجاهد كما في: «تفسير الطبري» وهو أيضاً قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور: ٤٧]، قال ابن عباس: عذاب القبر قبل عذاب يوم القيامة. اهـ، رواه البيهقي في «إثبات عذاب القبر».

وقال تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السَّجْدَة: ٢١]، قال أبو عبيد: عذاب القبر، وهو قول مجاهد.

وقال تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، فإنَّ الفاء في قوله تعالى: «فأدخلوا» تدل على حصول تلك الحالة عقيب الإغراق، ولا يمكن حملها على عذاب الآخرة حتى لا تبطل دلالة الفاء وهي التعقيب، والفعل: «أُدخلوا» إخبار عن الزمن الماضي، والتعبير بالفعل الماضي يقتضي سبق الخبر على الإخبار، والإخبار إنما كان في الدنيا، فاقتضى كون الإدخال قبل يوم القيامة، وهو المدَّعى الذي هو عذاب القبر.

وأما السنة فقوله ﷺ حين مرَّ على قبرين فقال: «أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ بِكَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ لَا يَستَتِرُ مِن بَولِهِ»، قَالَ: فَدَعَا بِعَسِيبٍ رَطبٍ فَشَقَّهُ بِاثنَينِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَن يُخَفَّفَ عَنهُمَا مَا لَم يَيبَسَا». رواه الشيخان.

وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ بَعدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمسُ، فَسَمِعَ صَوتاً فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ في قُبُورِهَا». رَوَاهُ الشَّيخَانِ.

وقال ﷺ لما مرَّ على يهودية يبكيها أهلها: «إِنَّهُم لَيَبكُونَ عَلَيهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبرِهَا». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الكَسَلِ وَالهَرَمِ، وَالمأثَمِ، وَالمغرَمِ، وَمِن فِتنَةِ القَبرِ وَعَذَابِ القَبرِ»، رواه البخاري.

وقال ﷺ: «إِنَّ العَبدَ إِذَا وُضِعَ في قَبرِهِ وَتَوَلَّى عَنهُ أَصحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسمَعُ قَرعَ نِعَالِهِم أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ -لِمُحَمَّدٍ ﷺ- فَأَمَّا المؤمِنُ: فَيَقُولُ: أَشهَدُ أَنَّهُ عَبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ: انظُر إِلَى مَقعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَد أَبدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقعَداً فِي الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً، قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُفسَحُ لَهُ فِي قَبرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ: فَيُقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»، رواه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي.

قال ثعلب: قوله: «تَلَيْتَ» أَصلُهُ: «تَلَوْتَ»، أي: لَا فَهِمتَ وَلَا قَرَأتَ القُرآنَ، وَالمعنَى: لَا دَرَيتَ، وَلَا اتَّبَعتَ مَنْ يَدرِي، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِاليَاءِ؛ لِمُوَاخَاةِ: «دَرَيتَ»، وقيل غير ذلك. اهـ، انظر: «فتح الباري».

وقال ﷺ: «اسْتَغفِرُوا لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ التَّثبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ». رواه أبو داود، والحاكم، وقال: صحيح.

وأما التواتر فقال الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم: «والأخبار التي في المساءلة في القبر: منكر ونكير، أخبارٌ ثابتة توجب العلم». اهـ «السنة».

وأما الإجماع فقال الحافظ ابن عبد البر: «والآثار في هذا متواترة، وأهل السنة والجماعة كلهم على الإيمان بذلك، ولا ينكره إلا أهل البدع». اهـ «التمهيد».

وقال الإمام الحافظ أبو الحسن بن القطان: «وأجمعوا أن عذاب القبر حق، وعلى أن الناس يفتنون في قبورهم بعد أن يُحْيَوا فيها، فيثبت الله من أحب تثبيته.

وقال أيضاً: وأجمع أهل الإسلام من أهل السنة على أن عذاب القبر حق، وعلى أن منكراً ونكيراً مَلَكَي القبرِ حقٌّ، وعلى أن الناس يفتنون في قبورهم بعدما يُحْيَوْنَ فيها». اهـ «الإقناع في مسائل الإجماع».

«مَطْلَبٌ فِي البَعْثِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَمَا بَعْدَهُ»

(وَالبَعْثُ) لأجساد وأرواح جميع العباد من القبور يوم المعاد (حَقٌّ) ثابت بقاطع النقل، وبرهان العقل كما قال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

(وَالوَزْنُ) للأعمال يوم القيامة وهو عبارة عن ميزان يعرف به مقادير الأعمال (حَقٌّ) ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع.

أمَّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ ـ ٩]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأمَّا السنة فقوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ». رواه الشيخان، وقوله ﷺ: «أُطْلُبْنِي عِنْدَ المِيزَانِ». رواه الترمذي وقال: حسن غريب، ورواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

وقال ﷺ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ في كِفَّةٍ، وَالبِطَاقَةُ في كِفَّةٍ، فَطَاشَت السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ». رواه ابن ماجه، والترمذي، وقال: حسن غريب.

وعن سلمان رضي الله عنه قال: «يُوضَعُ الميزَانُ لَهُ كِفَّتَانِ لَو وُضِعَ في أَحَدِهِمَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ وَمَن فِيهِنَّ لَوَسِعَتهُ». رواه اللَّالِكَائِيُّ، وروى عن الحسن البصري أنه قال: «الميزَانُ لَهُ لِسَانٌ وكِفَّتَانِ»، وصاحب الميزان هو جبريل عليه السلام كما رواه اللالكائي، والأكثر على أن الميزان واحد.

وأما الإجماع فقال الإمام الحافظ ابن القطان: «وأجمعوا على الإيمان والإقرار والتصديق بالميزان الذي توزن به أعمال العباد، فمن ثقلت موازينه أفلح ونجا، ومن خفت موازينه خاب وخسر». اهـ «الإقناع في مسائل الإجماع»

ثم في كيفية وزن الأعمال أقوال ثلاثة:

الأوَّل: أنه توزن صحف الأعمال، فتوضع الحسنات في كِفَّةٍ، والسيئات في أخرى، وعليه الجمهور، يشهد له حديث البطاقة السابق.

الثاني: تجعل الأعراض أجساماً، فتكون الحسنات أجساماً نورانية، والسيئات أجساماً ظلمانية؛ لاستحالة قيام العرض بنفسه.

الثالث: يوزن الإنسان نفسه، فيؤتى بالرجل العظيم الجثة فلا يزن جناح بعوضة، يشهد له ظاهر قوله ﷺ في حق ابن مسعود رضي الله عنه لما ضحك الصحابة من دقة ساقيه: «وَالذي نَفسِي بِيَدِهِ لَهُمَا في الميزَانِ أَثقَلُ مِن أُحُدٍ». رواه أحمد، والطيالسي، والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي.

وَالْكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالْحَوْضُ حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ........

(وَالْكِتَابُ) أي: قراءة العبد كتاب أعماله كما عبر به الإمام الطحاوي أو أراد الكتاب نفسه (حَقٌّ) ثابت كما قال تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٣ ـ ١٤]، وقال جل ثناؤه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ١٢].

(وَالسُّؤَالُ) أي: سؤال الله تعالى للخلق يوم القيامة (حَقٌّ) ثابت كما قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وقال جل شأنه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢ ـ ٩٣].

«مَطْلَبٌ فِي الْحَوْضِ وَالصِّرَاطِ»

(وَالْحَوْضُ) الذي أكرم الله تعالى به نبيه يوم القيامة غياثاً لأمته (حَقٌّ) ثابت بالسنة والإجماع.

أمَّا السنة فقوله رسول الله ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا». رواه الشيخان.

وأمَّا الإجماع فقال الإمام الحافظ ابن القطان: «وأجمعوا على أن للنبي ﷺ حوضًا ترده أمته يوم القيامة، لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدَّلَ وغيَّرَ بعده ﷺ». اهـ «الإقناع».

(وَالصِّرَاطُ حَقٌّ) ثابت، وهو جسر يضرب على متن جهنم، تمر عليه العباد، فيجوزه أهل الجنة، وتزل عنه أقدام أهل النار، وقد ثبت ذلك بالسنة، وإجماع أهل الحق.

أمّا السنة فقوله ﷺ: «وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ»، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟ «قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ الْمُجَازَى حَتَّى يُنَجَّى». رواه الشيخان.

وقال ﷺ: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُوقَفُ عَلَى الصِّرَاطِ، فَيُقَالُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَطَّلِعُونَ خَائِفِينَ وَجِلِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَطَّلِعُونَ مُسْتَبْشِرِينَ فَرِحِينَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنْ مَكَانِهِمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ، فَيُقَالُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، قَالَ: فَيُؤْمَرُ بِهِ، فَيُذْبَحُ عَلَى الصِّرَاطِ، ثُمَّ يُقَالُ لِلْفَرِيقَيْنِ كِلَاهُمَا: خُلُودٌ فِيمَا تَجِدُونَ، لَا مَوْتَ فِيهَا أَبَدًا». رواه ابن ماجه، والإمام أحمد، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين.

وأما الإجماع فقال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا على أنَّ الصراط جسر ممدود على جهنم، يجوز عليه العباد بقدر أعمالهم. اهـ، وأنهم يتفاوتون في السرعة والإبطاء على قدر ذلك». اهـ. «رسالة إلى أهل الثغر»، ومثله في: «مسائل الإجماع» للإمام ابن القطان.

«الْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ»

(وَالْجَنَّةُ) التي وُعِدَ المتقون **(حَقٌّ)** ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع **(وَالنَّارُ)** التي أعدَّت للكافرين **(حَقٌّ)** ثابت لا ريب فيه.

وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ بَاقِيَتَانِ، لَا تَفْنَيَانِ وَلَا يَفْنَى أَهْلُهُمَا.

(وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ) حقيقة **(مَوْجُودَتَانِ)** الآن **(بَاقِيَتَانِ)** أبداً **(لَا تَفْنَيَانِ)** سرمداً **(وَلَا يَفْنَى أَهْلُهُمَا)**.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وقال تعالى في حق الجنة: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

فقوله تعالى: «أُعِدَّتْ»: فعل ماض، وهو حقيقة في حصول الفعل في الزمن الماضي، مجاز في غيره، والأصل في الكلام الحقيقة، ولا يجوز العدول عن الحقيقة إلى المجاز بلا دليل، بل الدليل على خلافه.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٣ـ١٥].

فقوله: «عِنْدَ» ظرف للمكان حقيقة، وهو من الأمور الإضافية التي تقتضي طرفين لا يتصور أحدهما دون الآخر، فلما أضاف تعالى مكان الرؤية إلى السدرة، ومكانَ الجنة إلى السدرة، وكان لا يمكن تصور مكان الرؤية إلا بالإضافة إلى السدرة، وإضافة مكان الجنة إلى السدرة، كان لا بد من وجود الجنة.

وقال تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، بَيَّنَ الله في هذه الآية أنَّ العرض على النار يكون قبل يوم القيامة حيث عطف قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ على قوله: ﴿يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، والعطف للمغايرة بين المتعاطفين، وقد بينا سابقاً أنَّ عرضهم على النار ليس حال حياتهم قطعاً؛ إذ كانوا في الحياة في أبهة من الملك،

....

ورغد من العيش، والساعة لم تقم بعد، فلم يبق إلا ما هو بعد الحياة الدنيا، وقبل قيام الساعة، وهو العرض في البرزخ.

وأمَّا السنة فمنها أحاديث المعراج المتواترة؛ كقوله ﷺ: «دَخلتُ الجنَّة فَرأيتُ فِيهَا دَاراً، أو قَصْراً، فَقُلتُ: لِمَن هَذَا؟ فَقالُوا: لِعُمَرَ بنِ الخطَّابِ، فَأَرَدتُ أن أدخُلَ، فَذَكَرتُ غَيرَتَكَ، فَبَكَى عُمَرُ وَقَالَ: أَيْ رَسُولَ الله، أَعَلَيكَ أَغَارُ». رواه الشيخان.

وقوله ﷺ: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». رواه البخاري ومسلم.

وقال ﷺ: «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضاً، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ: نَفَسٍ في الشِّتَاءِ، وَنَفَسٍ في الصَّيْفِ، فَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْبَرْدِ». رواه البخاري ومسلم.

وَقَالَ ﷺ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْرِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُم بِالْمَاءِ». رواه البخاري ومسلم. وقال ﷺ: «نَارُكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ». رواه البخاري. فهذه الأحاديث تبين أنَّ سبب الحر، والبرد، والحمى، من فيح جهنم والعياذ بالله تعالى، فسبحان مسبب الأسباب.

ومن أدلة بقاء النار قوله: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وهي جملة اسمية تدل على الثبوت والدوام.

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]، أي: مقيماً.

وقوله جل ثناؤه: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨].

قال الإمام الأعظم: «فإن قال ـ أي: المبتدع المخالف ـ: إنهما تفنيان، فقل له:

وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ العَبْدَ المُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الكُفْرِ، وَاللهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ، وَيَجُوزُ العِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ..

وصف الله نعيمها بقوله: ﴿لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ومن قال: هما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما فقد كفر بالله تعالى؛ لأنَّه أنكر الخلود فيهما». اهـ «الفقه الأبسط».

وأما الإجماع فقال الإمام الحافظ ابن القطَّان: «وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان بعدُ، وعلى أن الله قد أعدهما لأهلهما، وعلى أن علمه قد أحاط بمن يسكنهما، وأجمعوا على أنهما لا يبيدان، ولا يفنيان». اهـ «الإقناع».

«الْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ»

(وَالْكَبِيرَةُ) من الذنوب وهي ما دون الكفر إذا لم تُسْتَحَلَّ (لَا تُخْرِجُ العَبْدَ المُؤْمِنَ مِنَ) دائرة (الْإِيمَانِ، وَلَا تُدْخِلُهُ فِي) حوزة (الكُفْرِ) بل يبقى مؤمناً حقيقة، لكنه يفسق بارتكابها، وعليه إجماع أهل الحق، قال الإمام ابن القطان: «وأجمعوا أنَّ الكبائر ليست بشرك ولا كفر، وأنَّ صاحب الكبيرة فاسق بكبيرته، مؤمن بإيمانه». اهـ «الإقناع».

(وَاللهُ) تعالى (لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) دون توبة (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) الشرك (لِمَنْ يَشَاءُ) الله تعالى أن يغفر له سواء كان ما دون الشرك (مِنَ الصَّغَائِرِ وَ) من (الْكَبَائِرِ) بتوبة، وبغير توبة.

(وَيَجُوزُ العِقَابُ) يوم القيامة (عَلَى) اقتراف المعصية (الصَّغِيرَةِ).

وَالعَفْوُ عَنِ الكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالاسْتِحْلَالُ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الكَبَائِرِ، وَأَهْلُ الكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ.

(وَ) يجوز أيضاً (العَفْوُ عَنِ الكَبِيرَةِ) من المعاصي (إِذَا لَمْ تَكُنْ) أتاها صاحبها (عَنِ اسْتِحْلَالٍ) لها، بل كان قد ركبها عن غلبة وشهوة (وَالِاسْتِحْلَالُ) للمعصية صغيرة كانت أو كبيرة (كُفْرٌ) مخرج عن الملة إذا ثبتت بقطعي.

«مَطْلَبٌ فِي الشَّفَاعَةِ»

(وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ) الكرام عليهم السلام (وَ) لـ (الأَخْيَارِ) من عباد الله الأبرار (فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ) من المؤمنين من أهل القبلة؛ لقوله ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»، رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، قال الترمذي: حسن صحيح.

وإنما خص الشفاعة بأهل الكبائر؛ لأنها محل النزاع مع المبتدعة، وقد أجمع أهل الحق عليها، قال الإمام ابن القطان: «وأجمعوا على أن الإيمان مع القول بشفاعة النبي عليه السلام لأهل الكبائر من أمته». اهـ «الإقناع».

«لَا يَخْلُدُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ فِي النَّارِ»

(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ) الذين هم (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ما لم يستحلوها، ثم خرجوا من الدنيا على الإيمان فإنهم (لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ) وإن ركبوا الكبائر كلها، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وأمَّا صفته فهي: إمَّا نوره، وإشراقه، وثمرته، وإمَّا قوته وشدته، فزيادته عندنا ليست من حيث أصله وذاته، بل إمَّا من حيث تجدد أمثاله؛ لأنَّ الإيمان عرضٌ محالٌ بقاؤه، فكلما انقضى الأول خلق الله تعالى مثله، ثم ينعدم فيخلق مثله وهكذا، ولا يتصور بقاؤه بغير هذا الطريق.

وإمَّا من حيث التفصيل بعد الإجمال؛ وذلك بنزول القرآن آيةً آية، وحكماً بعد حكم، بعد حصول الإيمان بمجمله.

وإما من حيث الإشراق والقوة؛ فإنَّ للإيمان نوراً وقوة كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقال ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ». رواه مسلم، فإن ترتب الحكم على الوصف يفيد العلية، فترتب الحكم وهو الخيرية على وصف الإيمان، فأفاد أن علة الخيرية هي قوة الإيمان، وهذا معنى زيادة الإيمان الذي جاءت به الآيات والأخبار عندنا؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، فكلما نزلت آية تعلق الإيمان بها، فيزيد تفصيلاً بعد إجمال؛ وذلك أنهم آمنوا بالله تعالى، وبما جاء من عند الله تعالى على سبيل الإجمال، ثم تأتي الآيات مفصلة، فيزداد الإيمان بذلك.

«الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ»

(وَالْإِيمَانُ، وَالْإِسْلَامُ) عند أهل الحق (وَاحِدٌ) شرعاً؛ إذ معنى آمنت بما جاء به النبي ﷺ: صدَّقته، ومعنى أسلمتُ لِمَا جاء به ﷺ: سلَّمته، وليس بينهما فرق؛ لرجوعهما إلى معنى الاعتراف، والانقياد، والإذعان، والقبول، وهذا مراد القوم بترادف الاسمين، واتحاد معناهما، وعدمِ التغاير.

وَإِذَا وُجِدَ مِنَ العَبْدِ التَّصْدِيقُ، وَالإِقْرَارُ، صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقّاً، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ.

قال الإمام الأعظم: «فمن طريق اللغة فرقٌ بين الإيمان والإسلام، لكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان، وهما كالظهر مع البطن». اهـ، «الفقه الأكبر».

وهذا من الإمام رضي الله عنه تشبيه لعدم انفكاك أحدهما عن الآخر.

وقال العلامة الصابوني: «الإيمان والإسلام واحد عندنا خلافاً لأصحاب الظواهر؛ وذلك أنَّ الإيمان: تصديق الله عز وجل فيما أخبر به من أوامره ونواهيه، والإسلام: الانقياد والخضوع لألوهيته، وذا لا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي، فالإيمان لا ينفك عن الإسلام حكماً فلا يتغايران، ومن أثبت التغاير يقال له: ما حكم من آمن ولم يسلم، أو أسلم ولم يؤمن؟ فإن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر، وإلا ظهر بطلان قوله». اهـ، «البداية».

دليله قوله ﷺ: «هَل تَدرُونَ مَا الإِيمَانُ؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعلَمُ، قَالَ: «شَهادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحمَّداً رَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتاءُ الزَّكَاةِ، وَصَومُ رَمضَانَ». رواه الشيخان، فقد جعلهما النبي ﷺ واحداً.

«لا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ»

(وَإِذَا وُجِدَ مِنَ العَبْدِ) الإيمان، وتحقق بإتيانه بركنيه وهما (التَّصْدِيقُ، وَالإِقْرَارُ، صَحَّ) أي: جاز (لَهُ) عندنا (أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقّاً، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللهُ).

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغْيِيرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ دُونَ الإِسْعَادِ، وَالإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَلَا تَغَيُّرَ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ.

قال الإمام الأعظم رضي الله عنه: «ينبغي أن يقول: أنا مؤمن حقاً؛ لأنه لا يشك في إيمانه». اهـ «الفقه الأبسط»، وقال إمام الهدى أبو منصور رحمه الله تعالى: «الأصل عندنا القول بالإيمان، وبالتسمي به بالإطلاق وترك الاستثناء». اهـ «التوحيد».

«السَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ»

(وَالسَّعِيدُ) بإيمانه (قَدْ يَشْقَى) بكفره (وَالشَّقِيُّ) بكفره (قَدْ يَسْعَدُ) بإيمانه.

قال الإمام أبو اليسر البزدوي رحمه الله تعالى: «قال أهل السنة: إنَّ الشقي يصير سعيداً، والسعيد يصير شقياً، حتى إنَّ إبليس حين كان رئيس الملائكة كان سعيداً على الحقيقة، ثم لَمَّا أبلس صار شقياً، ووحشيٌّ وأبو سفيان قبل إسلامهما كانا شقيين على الحقيقة، ثم صارا سعيدين حين أسلما، وهكذا كل كافر إذا أسلم، يصير سعيداً بعدما كان شقياً، وكذا كل مسلم إذا ارتد يصير شقياً بعدما كان سعيداً، وكان عدو الله حال كفره، ثم يصير حبيب الله تعالى بعد الإسلام، وكان حبيب الله تعالى حالة الإسلام، فيصير عدو الله حين الكفر». اهـ «أصول الدين».

(وَالتَّغْيِيرُ) من حال السعادة إلى الشقاوة وعكسه إنما (يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ) اللتين هما مفعولان لله تعالى حادثان (دُونَ) أن يكون التغيير على صفة التكوين وهي (الإِسْعَادِ، وَالإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى) القائمة بذاته تعالى (وَلَا تَغَيُّرَ عَلَى اللهِ تَعَالَى، وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ)؛ إذ محال أن تحدث له تعالى صفة لم

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللهُ رُسُلاً مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ..............

تكن له في الأزل، فلا يجوز أن يكون الله جل ثناؤه محلاً للحوادث؛ لأنه لو جاز حدوث صفة له بعد أن لم تكن لكانت تلك الصفة الحادثة عرضاً محال البقاء، وإذا قبلت صفات القديم العدم كانت ذاته كذلك، وهو محال على القديم جل ثناؤه.

«مَطْلَبٌ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ»

(وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ) الذين اصفاهم الله تعالى من خلقه إلى عباده (حِكْمَةٌ) بالغة؛ لأن الله تعالى حكيم لا يخرج فعل من أفعاله عن الحكمة.

(وَ) لما أثبت حكمة الإرسال المقتضي جوازها نص على الوقوع فقال: (قَدْ أَرْسَلَ اللهُ رُسُلاً) اصطفاهم (مِنَ) رجال (الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ) كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم﴾ [يوسف: ١٠٩].

وإنما خص البشر؛ لأن الكلام في عموم الرسل عليهم السلام لا في خصوص رسالة نبينا محمد ﷺ، قال ﷺ: «وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً». رواه البخاري، فالعموم خاص به ﷺ دون غيره من الأنبياء عليهم السلام، ويحتمل أن يكون قد اقتصر عليهم لشرفهم (مُبَشِّرِينَ) بالثواب (وَمُنْذِرِينَ) بالعذاب (وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ) حكم الكتاب، وكذا (مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ) والمعاش والمآب، كما قال جل شأنه: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].

(وَأَيَّدَهُمْ) الله تعالى (بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ) وبالحجج الباهرات، والدلائل الواضحات كما قال تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عِدَّتِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ..

وقال سبحانه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال جل ثناؤه: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

«الْكَلَامُ فِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»

(وَأَوَّلُ الأَنْبِيَاءِ) عليهم السلام بعثةً بالإجماع (آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) فعن أبي أمامة رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَبِيًّا كَانَ آدَمُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مُعَلَّمٌ مُكَلَّمٌ». رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(وَآخِرُهُمْ) بعثةً سيد الخلق أجمعين (مُحَمَّدٌ ﷺ) ولا يعلم عددهم على الحقيقة إلا الله تعالى كما قال جل ثناؤه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

(وَ) لكن (قَدْ رُوِيَ بَيَانُ عِدَّتِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ) الضعيفة؛ كقوله ﷺ: «حين سأله أبو ذر قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ كَمِ الأَنْبِيَاءُ قَالَ: «مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ كَمِ الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «ثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ جَمًّا غَفِيرًا». رواه الإمام أحمد في «مسنده»، وابن حبان في: «صحيحه».

وَالأَوْلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يُدْخَلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يُخْرَجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ، وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللهِ تَعَالَى، صَادِقِينَ، نَاصِحِينَ، وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُحَمَّدٌ ﷺ.

(وَالأَوْلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ) أي: تسمية عددهم؛ (فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾) فقد بين الله تعالى أنه لم يبين للنبي ﷺ عددهم عليهم السلام، ولم يثبت في عددهم أيضاً حديث، وحتى لو ثبت لكان خبر آحاد وهو لا يفيد العلم والقطع (وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ) الوارد في بعض الأحاديث (أَنْ يُدْخَلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يُخْرَجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ) وذلك كفر؛ لاعتقاد من ليس بنبي نبياً، واعتقاد من هو نبي أنه ليس بنبي.

(وَكُلُّهُمْ) عليهم السلام (كَانُوا مُخْبِرِينَ) ما أمرهم الله تعالى بإخباره (مُبَلِّغِينَ عَنِ اللهِ تَعَالَى) دينه الذي ارتضى (صَادِقِينَ) في إخبارهم (نَاصِحِينَ) لأممهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، وقال جل شأنه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

«أفضل الخلق سيدنا محمد ﷺ»

(وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) بإجماع أهل الحق هو سيدنا ونبينا (مُحَمَّدٌ ﷺ) قال ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رواه مسلم، وفي رواية ابن ماجه: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ»، ومن كان أفضل الأنبياء وسيدهم وهم أفضل الخلق، فهو سيد السادات ﷺ.

وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللهِ تَعَالَى الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، لَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ، وَلَا أُنُوثَةٍ.

«الْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللهِ لَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا بِأُنُوثَةٍ»

(وَالْمَلَائِكَةُ) الكرام (عِبَادُ اللهِ تَعَالَى) من خلقه، و(الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ) كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨].

وقد خلقوا من نور كما قال ﷺ: «خُلِقَتْ الملَائِكَةُ مِنْ نُورٍ». رواه مسلم، والمراد أغلبهم؛ لأنَّ إبليس من الملائكة على الصحيح الذي عليه جمهور الصحابة والتابعين كما بيته في كتابي: «البدر الأنور شرح الفقه الأكبر».

(لَا يُوصَفُونَ) عليهم السلام (بِذُكُورَةٍ، وَلَا أُنُوثَةٍ) فمن وصفهم بأنوثة فهو كافر؛ لتكذيبه القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، وقال جل ثناؤه: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ۚ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٧-٢٨].

ومن وصفهم بذكورة فهو فاسق؛ لأنه كاذب في قوله، وشاهد بما لم يعلم، وقد أنكر الله تعالى على الكفار قولهم بأنوثة الملائكة بقوله: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

ثم القول بذكورتهم يؤدي إلى تكذيب القرآن حيث سماهم الله تعالى عباداً، ولم يسمهم ذكوراً ولا رجالاً، والعبد وصف أعم من الذكر والأنثى،

وَلِلهِ كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَه.

وَالْمِعْـرَاجُ لِرَسُـولِ اللهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّـلَامُ فِي الْيَقَظَةِ بِشَـخْصِهِ إِلَى السَّـمَاءِ، ثُـمَّ إِلَى مَـا شَـاءَ اللهُ تَعَالَى مِـنَ الْعُلَى حَقٌّ.

لكن لما كان في وصف الملائكة بالذكورة تنقيص خفي قد لا يظهر لكل أحد، وهو أنه تشبيه لهم بالحيوان المتغذي، صاحب الشهوة، المحتاج إلى التناسل من أجل البقاء، وهم منزهون عن ذلك.

وأمَّا ما جاء في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره ذلك؛ نحو قوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فالمراد به تذكير اللفظ لا تذكير مدلوله.

(وَلِلهِ) تعالى **(كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ)** عليهم السلام **(وَبَيَّنَ)** الله تعالى **(فِيهَا أَمْرَهُ)** بطاعته **(وَنَهْيَهُ)** عن معصيته **(وَوَعْدَهُ)** للطائعين بالثواب **(وَوَعِيدَهُ)** للكافرين والعاصين بالعقاب كما قال الملك الوهاب: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤].

(وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللهِ) محمد المصطفى **(عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)** بعد الإسراء كان **(فِي الْيَقَظَةِ)** لا في المنام، وكان **(بِشَخْصِهِ)** لا بروحه، فعرج به ﷺ **(إِلَى السَّمَاءِ)** السابعة **(ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى)** حتى وصل إلى جنة المأوى، وسدرة المنتهى، فأكرمه تعالى بما شاء، وأوحى إليه تعالى ما أوحى **(حَقٌّ)** ثابت في الكتاب، ومتواتر السنة، وإجماع أهل الحق.

أمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ۝٧ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ۝١٠ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ ۝١١ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ٧ ـ ١٨].

وأما السنة فمنها قوله ﷺ: «لَمَّا عُرِجَ بِي رَأَيْتُ إِدْرِيسَ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ».

رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

ومنها حديث البخاري: «بَيْنَمَا أَنَا فِي الحَطِيمِ، ـ وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الحِجْرِ ـ مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ، فَقَدَّ: قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَشَقَّ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ ـ فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي: مَا يَعْنِي بِهِ؟ قَالَ: مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِنْ قَصِّهِ إِلَى شِعْرَتِهِ ـ فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي، ثُمَّ أُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيمَانًا، فَغُسِلَ قَلْبِي، ثُمَّ حُشِيَ ثُمَّ أُعِيدَ، ثُمَّ أُتِيتُ بِدَابَّةٍ دُونَ البَغْلِ، وَفَوْقَ الحِمَارِ أَبْيَضَ، ـ فَقَالَ لَهُ الجَارُودُ: هُوَ البُرَاقُ يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ قَالَ أَنَسٌ: نَعَمْ ـ يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ المَجِيءُ جَاءَ فَفَتَحَ» الحديث.

وأما الإجماع فقال الإمام ابن القَطَّان: «وأجمعوا على الإيمان بأن النبي ﷺ أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وعرج به إلى السموات العلى». اهـ «الإقناع في مسائل الإجماع».

وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ عَلَى طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ، مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ وَفِي الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ الْجَمَادِ الْعَجْمَاءِ.....

(وَكَرَامَاتُ الأَوْلِيَاءِ حَقٌّ) ثابت بالكتاب، والسنة، وإجماع أهل الحق.

الكرامة لغة: اسم من الإكرام، وشرعاً: ظهور أمر خارق للعادة على يد ولي صالح، غير مقارن لدعوى النبوة، والخارق للعادة هو الناقض لها، والوليُّ: هو العارف بالله تعالى وصفاته بحسب ما يمكن، المواظب على الطاعات، المجتنب عن المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات.

ثم خوارق العادات أنواع سبعة: إرهاص، ومعجزة، وإهانة، وكرامة، ومعونة، واستدراج، وسحر.

فإن كان صدور الخارق على يد من ادعى النبوة: فإن كان قبل بعثته فهو إرهاص، وإن كان بعد البعثة فهو معجزة، لكن بشرط أن يكون موافقاً لما ادعاه من كونه رسولاً من عند الله تعالى، وإن لم يكن موافقاً بل مخالفاً فهو إهانة وتكذيب له، وإن لم يكن مدعياً للنبوة: فإن كان تابعاً لنبي زمانه: فإن كان ولياً فهو كرامة، وإن كان من عامة المؤمنين فهو معونة، وإن لم يكن تابعاً لنبي زمانه بل كان راهباً مرتاضاً فهو استدراج؛ لأنَّ الله تعالى لا يضيع أجر العاملين، وإن كان صدر من نفس شريرة خبيثة بمباشرة أعمال تحصل بالتعليم والتعلم فهو سحر، والصحيح أنَّ السحر ليس من خوارق العادات؛ لأنه يحصل بالآلات والكسب والتعلم.

(فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ) بخلق الله تعالى إياها وإظهارها **(عَلَى طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ مِنْ)** نحو **(قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ، وَ)** المشي **(فِي الْهَوَاءِ، وَ)** سماع **(كَلَامِ الْجَمَادِ الْعَجْمَاءِ)**؛ كالحجر والشجر

وَانْدِفَاعِ الْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْبَلَاءِ، وَكِفَايَةِ الْمُهِمِّ مِنَ الأَعْدَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيّاً إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ مُحِقّاً فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ الإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ.

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ..

(وَانْدِفَاعِ الْمُتَوَجِّهِ إلى العباد مِنَ الْبَلَاءِ، وَكِفَايَةِ الْمُهِمِّ) الحاصل (مِنَ الأَعْدَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ).

(وَيَكُونُ ذَلِكَ) الأمر الناقض للعادة الذي يجريه الله تعالى على يد الولي من الكرامة (مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا) أي: بالكرامة (أَنَّهُ) أي: الذي ظهر الخارق على يده (وَلِيٌّ) لله تعالى (وَلَنْ يَكُونَ وَلِيّاً) لله تعالى (إِلَّا وَأَنْ يَكُونَ) هذا الولي صاحب الكرامة (مُحِقّاً فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ) هي (الإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ) المبعوث إليه من قبل الله تعالى.

(وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ) من هذه الأمة التي هي أفضل الأمم (بَعْدَ نَبِيِّنَا) والأنبياء من قبله (أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ) رضي الله عنه الذي قال الله تعالى في حقه: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ حيث قال ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ولم يقل: إن الله معي.

وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ [الليل: ١٧]، وهو أحب الرجال إلى رسول الله ﷺ؛ فإنه لما سأل عمرو بن العاص النبيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ»، فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُوهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ». رواه البخاري، ومسلم.

ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوق، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ...

وقال سيدنا عمر رضي الله عنه لسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «فَأَنتَ سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ». رواه البخاري، وفي رواية أخرى قال الفاروق رضي الله عنه: «أَبُو بَكرٍ سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ». رواه الترمذي، وقال: صحيح غريب.

(**ثُمَّ**) يليه (**عُمَرُ الْفَارُوقُ**) رضي الله عنه، وهو الذي قال فيه ﷺ: «لَو كَانَ بَعدِي نَبِيٌّ لكانَ عُمَرَ». رواه الترمذي وحسَّنه، وأحمد، والحاكم، وصححه.

وقال ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ مِن أَهلِ عِلِّيِّينَ يُشْرِفُ عَلَى أَهلِ الجَنَّةِ كَأَنَّهُ كَوكَبٌ دُرِّيٌّ وَإِنَّ أَبَا بَكرٍ وَعُمَرَ مِنهُمَا، وَأَنْعَمَا». رواه الطبراني قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير سلم بن قتيبة، وهو ثقة. اهـ «مجمع الزوائد».

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «لَوْ أَنَّ عِلْمَ عُمَرَ وُضِعَ في كِفَّةِ الْمِيزَانِ، وَوُضِعَ عِلْمُ أَهْلِ الأَرْضِ في كِفَّةٍ، لَرَجَحَ عِلْمُهُ بِعِلْمِهِمْ».

وَقَالَ أيضاً: «إِنِّي لَأَحسَبُ تِسْعَةَ أَعْشَارِ العِلْمِ ذَهَبَ يَوْمَ مَاتَ عُمَرُ». رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير أسد بن موسى، وهو ثقة. اهـ «مجمع الزوائد».

(**ثُمَّ**) مِنْ بعد الفاروق رضي الله عنه (**عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ**) رضي الله عنه، والذي قال فيه النبي ﷺ حين تصدق بألف دينار لجيش العُسْرَةِ: «مَا ضَرَّ ابْنَ عَفَّانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ اليَوْمِ» مَرَّتَيْنِ، رواه الترمذي، وقال: حسن غريب.

وهو السعيد الشهيد صائماً، العابد الْحَيِيُّ، القانت، وصهر النبي ﷺ، ومن تستحيي منه الملائكة، المصلي إلى القبلتين، ومجهز جيش العسرة،

ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى..

وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة المهاجرين الذين هاجروا الهجرتين، وكان رضي الله عنه يحيي الليل بركعة.

وقد قيل للمهلب بن صفوان: لِمَ قِيلَ لِعُثْمَانَ: ذُو النُّورَينِ؟ فَقَالَ: لِأَنَّا لَا نعلَمُ أَحَداً أَرسَلَ سِتراً عَلَى بِنتَي نَبِيٍّ غَيرَهُ. اهـ. «تهذيب الكمال».

وَقَالَ حُسَينٌ الجُعفِيُّ: لَم يَجمَعْ بَينَ ابنَتَي نَبِيٍّ مُنذُ خَلَقَ اللهُ آدَمَ إِلَى أَن تَقُومَ السَّاعَةُ غَيرُ عُثْمَانَ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ ذَا النُّورَينِ. اهـ. «معرفة الصحابة» لأبي نعيم.

(ثُمَّ) يلي عثمان رضي الله عنه (عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى) الكَرَّار رضي الله عنه، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ: «عَلِيٌّ مِنِّي وَأَنَا مِنْ عَلِيٍّ». رواه الترمذي وقال: حديث حسن، غريب، صحيح.

وقال له ﷺ: «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ». رواه النسائي، والترمذي، وقال: حسن صحيح.

وقال ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ، غَدًا ـ رَجُلًا ـ يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّايَةَ فَفَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ». رواه البخاري.

وقال ﷺ له: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى». رواه البخاري، ورواه الترمذي بلفظ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نُبُوَّةَ بَعْدِي». قال الترمذي: حسن صحيح غريب.

وقال فيه عمر رضي الله عنه: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُ رَاضٍ». ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم.

وَخِلَافَتُهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ..

وعلى هـذا الترتيب في الفضل إجماع أهل السـنة والجماعـة، فعن محمد بن الحنفيـة قـال: قُلْـتُ لِأَبِي ـ أي: عَلِيِّ بـنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنـه ـ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَـالَ: «أَبُـو بَكْـرٍ»، قُلْتُ: ثُـمَّ مَنْ؟ قَـالَ: «ثُمَّ عُمَرُ»، وَخَشِيتُ أَنْ يَقُـولَ: عُثْمَـانُ، قُلْـتُ: ثُـمَّ أَنْـتَ؟ قَـالَ: «مَا أَنَـا إِلَّا رَجُلٌ مِـنَ الْمُسْـلِمِينَ». رواه البخاري.

وقال عبد الله بن عمر: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ». رواه البخاري.

وقال الإمام الأعظم: «نقرُّ بأنَّ أفضل هذه الأمة بعد نبينا ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌّ، رضي الله عنهم أجمعين؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ ـ ١٢]، وكل من كان أسبق فهو أفضل». اهـ، «الوصية».

وقـال أيضـاً: «وأفضـل النـاس بعـد رسـول الله ﷺ أبـو بكـر الصديـق». اهـ، «الفقـه الأكبـر».

وهؤلاء الصحابة الكرام الأربعة هم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون **(وَخِلَافَتُهُمْ)** وهي نيابتهم عن النبي ﷺ في إقامة أمر الدين ثابتة **(عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ)** المذكور في فضلهم.

قال عبد الله بن مسـعود رضي الله عنه: «مَا رَأَى الْمُسْـلِمُونَ حَسَـنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَـنٌ، وَمَا رَآهُ الْمُسْـلِمُونَ سَـيِّئًا فَهُـوَ عِنْدَ اللهِ سَـيِّءٌ، وَقَدْ رَأَى الصَّحَابَـةُ جَمِيعًا أَنْ يَسْتَخْلِفُوا أَبَـا بَكْرٍ رَضِـيَ اللهُ عَنْـهُ». رواه الحاكم وصححـه، ووافقه الذهبي.

وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ، وَإِمَارَةٌ، ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِراً لَا مُخْتَفِياً، وَلَا مُنْتَظَراً...

وقد أجمعوا على خلافة عمر، ثم عثمان، ثم كان عليٌّ هو الخليفة وأمير المؤمنين في زمنه رضي الله عنه وأرضاه.

(وَالْخِلَافَةُ) الراشدة بعد النبوة (ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ) يكون (بَعْدَهَا مُلْكٌ) عضوض (وَإِمَارَةٌ) قال رسول الله ﷺ: «الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ عَامًا، ثُمَّ يَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُلْكُ»، قَالَ سَفِينَةُ: «أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ». رواه الإمام أحمد، وإسناده حسن، وفي رواية ابن حبان: «الْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، وَسَائِرُهُمْ مُلُوكٌ».

«شُرُوطُ الْخَلِيفَةِ»

(ثُمَّ) بعد أن ذكر الإمارة، وكانت قد أجمعت الصحابة ومن بعدهم من أهل الحق على وجوب إقامة الخلافة، وقال ﷺ: «مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». رواه مسلم، وكان لا بد للمسلمين من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وتجهيز جيوشهم، وسد ثغورهم، ودفع شرور المتلصصة وقطاع الطرق، وإنصاف المظلوم من الظالم، وإقامة الجمع والأعياد، وقطع المنازعات بيّن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ شروط حال الإمام فقال: (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ) الذي يقوم بأمر المسلمين في كل زمن (ظَاهِراً) للناس؛ ليرجع إليه في المهمات والملمات التي نصب لأجلها (لَا) أن يكون (مُخْتَفِياً) عنهم لا يوقف له على أثر، ولا ينتفع به في أمر (وَلَا) أن يكون إماماً (مُنْتَظَراً) خروجه من السرداب عند صلاح الزمان؛ إذ لا فائدة للمسلمين حينئذ في إمامته وخلافته.

وَيَكُونَ مِنْ قُرَيشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً...

ثم بيَّن المصنف رحمه الله تعالى شرط نسب الخليفة فقال: (وَ) لا بد أن (يَكُونَ) نسب الإمام الذي يراد تنصيبه (مِنْ قُرَيشٍ)؛ لقوله ﷺ: «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ». رواه النسائي، وأحمد، وأبو يعلى، قال الحافظ العراقي في: «تخريج أحاديث الإحياء»: إسناده صحيح.

وقوله ﷺ: «الْخِلَافَةُ فِي قُرَيْشٍ». رواه الإمام أحمد، قال الحافظان البوصيري، والهيثمي: إسناده صحيح.

وقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لاَ يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ، مَا أَقَامُوا الدِّينَ». رواه البخاري.

(وَلَا يَجُوزُ) أن يكون الإمام (مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ) نسب الإمام (بِبَنِي هَاشِمٍ) دون غيرهم، بل الشرط كونه قرشياً من أولاد النضر بن كنانة غير مختص منهم ببطن منهم ولا فخذ.

(وَلَا يُشْتَرَطُ) أيضاً (أَنْ يَكُونَ) الإمام (مَعْصُوماً)؛ لأنَّ العصمة إنما هي من شرط النبوة، ولا عصمة عند أهل الحق إلا للأنبياء؛ إذ العصمة تقتضي سلامة الباطن، وصحة السريرة، ولا يمكن الوقوف على ذلك إلا بالوحي، ولا وحي بعد النبي ﷺ.

ثم في شرط العصمة تكليف ما ليس في الوسع وهو لا يجوز كما قال تعالى: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانٍ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمُطْلَقَةِ الْكَامِلَةِ، سَائِساً، قَادِراً عَلَى تَنْفِيذِ الأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ، وَلَا يَنْعَزِلُ الإِمَامُ بِالْفِسْقِ وَالْجَوْرِ.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

وقد أجمع الصحابة على إمامة أبي بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذي النورين رضي الله عنهم، مع عدم كون واحد منهم معصوماً.

(وَلَا) يشترط أيضاً (أَنْ يَكُونَ) الإمام (أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ)؛ لأنه قد يوجد في المفضول من الخصال التي تمكنه من إقامة مصالح العباد ما لا يوجد في الفاضل، فتصح عندنا إمامة المفضول مع وجود الفاضل؛ بدليل أن الفاروق عمر رضي الله عنه لما طعن جعل الأمر بين الصحابة شورى مع وجود الأفضل بينهم.

(وَ) لكن (يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمُطْلَقَةِ الْكَامِلَةِ) بأن يكون مسلماً، حراً، ذكراً، بالغاً، عاقلاً (سَائِساً) يحسن القيام بمصالح العباد (قَادِراً) بعدله، وقوته، وشجاعته (عَلَى تَنْفِيذِ الأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الإِسْلَامِ، وَإِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ)؛ فإن الإخلال بشيء من ذلك مخلٌّ بالغرض الذي أقيم لأجله الإمام (وَلَا يَنْعَزِلُ الإِمَامُ بِالْفِسْقِ) عن سبيل طاعة الله تعالى (وَ) ركوب متن (الْجَوْرِ) والظلم للعباد.

«الصَّلاةُ على الْفاجِرِ وَخَلْفَهُ»

(وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ) إمام (بَرٍّ) تقيٍّ (وَ) مؤمنٍ (فَاجِرٍ) لكن مع كراهة التنزيه على الصحيح.

(وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ) ميت (بَرٍّ وَفَاجِرٍ) منهم إذا مات على الإيمان، قال رسول الله ﷺ: «الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْكُمْ

خَلْفَ كُلِّ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا وَإِنْ عَمِلَ الْكَبَائِرَ». رواه البيهقي في: «معرفة السنن والآثار»، وقال: هذا إسناد صحيح، وهو مرسل؛ لعدم سماع مكحول من أبي هريرة، لكن المرسل حجة عند الجمهور.

وكان الحسن والحسين رضي الله عنهما يصليان خلف مروان بن الحكم، وما كانا يعيدانها إذا رجعا إلى منازلهما كما رواه الشافعي في: «مسنده».

وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يصلي خلف الحجاج، وصلى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه خلف مروان بن الحكم صلاة العيد.

وقال إبراهيم النخعي: «كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الأُمَرَاءِ مَا كَانُوا»، وقال الأعمش: «كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الْأُمَرَاءِ وَيَحْتَسِبُونَ بِهَا». رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيبَةَ، ومعنى قولهم: «كانوا»، أي: الصحابة رضي الله عنهم.

«لَا يُذْكَرُ الصَّحَابَةُ إِلَّا بِخَيْرٍ»

(وَيُكَفُّ عَنْ ذِكْرِ) جميع (الصَّحَابَةِ) رضوان الله تعالى عليهم (إِلَّا بِخَيْرٍ) وأدب، وتعظيم، وحسن ثناء، وصالح دعاء كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]؛ فإنَّ الصحابة رضي الله تعالى عنهم كلهم عدول كما هو مجمع عليه عند أهل الحق بنص الأئمة الفحول.

قال الإمام حجة الإسلام الغزالي وغيره: «ويحرم على الواعظ وغيره رواية مقتل الحسين وحكاياته، وما جرى بين الصحابة من التشاجر والتخاصم؛ فإنه يهيج على بغض الصحابة، والطعن فيهم وهم أعلام الدين، تلقَّى الأئمة الدين عنهم روايةً، ونحن تلقيناه من الأئمة درايةً، فالطاعن فيهم مطعونٌ، طاعنٌ في نفسه ودينه». اهـ.

وقال الإمامان: ابن الصلاح، والنووي: «الصحابة كلهم عدول، وكان للنبي ﷺ مائة ألف وأربعة عشر ألف صحابي عند موته، والقرآن والأخبار مصرحان بعدالتهم وجلالتهم». اهـ «الصواعق المحرقة»، لابن حجر الهيتمي.

ونحبهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ونعتقد أنَّ حبهم في الله دين، وإيمان، وإحسان، وبغضهم كفر، ونفاق، وطغيان، ولا نغالي في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم.

قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ اختَارَ أَصحَابِي عَلَى العَالَمِينَ سِوَى النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ، وَاختَارَ لِي مِن أَصحَابِي أَربَعَةً، أَبَا بَكرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثمَانَ، وَعَلِيّاً، ـ رَحِمَهُمُ اللهُ ـ فَجَعَلَهُم أَصحَابِي، وَقَالَ: وَفِي كُلِّهِمْ خَيرٌ». الحديث، رواه البزار، ورجاله ثقات، وكفى بهذا شهادة من الصادق المصدوق لهم.

وقال ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ رَآنِي، وَطُوبَى لِمَنْ رَأَى مَنْ رَآنِي، طُوبى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ». رواه الطبراني، ورجاله ثقات، وبقية ثقة قد صرح بالسماع.

وَقَالَ ﷺ: «لَا تَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَادَامَ فِيكُم مَنْ رَآنِي وَصَاحَبَنِي». رواه الطبراني من طرق رجال أحدها رجال الصحيح.

وقال ﷺ: «أَكْرِمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». رواه الشافعي في: «مسنده»، وأبو داود الطيالسي، وأبو يعلى، بسند صحيح.

(وَنَشْهَدُ لِلْعَشَرَةِ الْمُبَشَّرَةِ الذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالجنة كما شهد لهم رسول الله ﷺ، وهم الخلفاء الراشدون: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ثم طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم.

وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَلَا نُحَرِّمُ نَبِيذَ التَّمْرِ.

وَلَا يَبْلُغُ الْوَلِيُّ دَرَجَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

وَالنُّصُوصُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا...

«جوازُ الْمَسْحِ علَى الخُفَّيْن»

(وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ) جائزاً (فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، وَلَا نُحَرِّمُ نَبِيذَ التَّمْرِ) ما لم يشتد ويغل ويقذف بالزبد؛ فإنه يكون حينئذ مسكراً، والنبيذ فعيل بمعنى مفعول، وهو الماء الذي ينبذ فيه تميرات حتى يحلو ويشرب.

«الوَلِيّ لا يَبْلُغ درجة النَّبِيّ»

(وَلَا يَبْلُغُ الْوَلِيُّ) مهما بلغ في الولاية، والصلاح، والعبادة (دَرَجَةَ) نبي من (الْأَنْبِيَاءِ) عليهم السلام؛ لأنَّ النبوة ليست بمكتسبة، بل هي فضل الله تعالى يؤتيه لمن يشاء جل الله واهب المنن.

(وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ) قط ما دام بالغاً عاقلاً (إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ) كما قال تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩]، أي: الموت.

«رَدُّ النُّصوص، واسْتِحْلال الْمَعْصِيَة كُفْرٌ»

(وَالنُّصُوصُ) بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الأصولي المقابل للظاهر، أي: أنَّ الأصل في نصوص الكتاب والسنة من غير المتشابهات كما أجمع عليه أهل السنة والجماعة أن تحمل (عَلَى ظَوَاهِرِهَا) ما لم يصرف عنها صارف

فَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ إِلْحَادٌ وَكُفْرٌ، وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ، وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ، وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنَ اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَالْأَمْنُ مِنَ اللهِ تَعَالَى كُفْر.........................

(فَالْعُدُولُ عَنْهَا) أي: عن تلك الظواهر بتأويلها (إِلَى مَعَانٍ) باطلة غير مرادة ولا محتملة بدليل كما (يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ) هو (إِلْحَادٌ) أي: ميل عن سبيل الحق إلى طريق الباطل (وَكُفْرٌ) بالله تعالى؛ إذ تأويل قطعي الدلالة كإنكاره، وفيه تكذيب للكتاب والسنة.

(وَرَدُّ النُّصُوصِ) قطعية الدلالة والثبوت (كُفْرٌ) بالله تعالى وإنكار لما علم ثبوته من الدين بالضرورة.

(وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ) التي هي معصية لذاتها الثابتة بقطعي ولو صغيرة (كُفْرٌ) بالله تعالى؛ لأنه يقتضي تحليل ما حرم الله تعالى، وهو تكذيب لله ورسوله ﷺ (وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا) أي: بالمعصية (كُفْرٌ) أيضاً.

(وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ)؛ إذ كل ذلك كالإنكار (وَالْيَأْسُ مِنَ) رحمة (اللهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَالْأَمْنُ مِنَ) عذاب (اللهِ تَعَالَى) ومكره (كُفْرٌ) كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، وقال جل ثناؤه: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، بل المؤمن يكون بين الأمن والإياس، وبين الخوف والرجاء.

وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الغَيْبِ كُفْرٌ.

وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

«تَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُ عَنِ الغَيْبِ كُفْرٌ»

(وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ) وكذا العَرَّافُ (بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الغَيْبِ كُفْرٌ) قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، أَوْ قَالَ: مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً، وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ». رواه البزار، قال الحافظ الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، خلا إسحاق بن الربيع وهو ثقة. اهـ «مجمع الزوائد».

وعن الصديقة عائشة رضي الله عنها قالت: سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ، يَخْطَفُهَا مِنَ الجِنِّيِّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذْبَةٍ». رواه البخاري.

وقال ﷺ: «فَلَا تَأْتُوا الْكُهَّانَ». رواه مسلم.

قال الإمام الخطابي: والفرق بين الكاهن والعراف: أنَّ الكاهن إنما يتعاطى الخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار، والعرَّاف: هو الذي يتعاطى معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة ونحوهما من الأمور. اهـ «معالم السنن».

«الْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ»

(وَالْمَعْدُومُ) عندنا (لَيْسَ بِشَيْءٍ) موجود خارجاً ولا مكمون، وإنما الشيء هو الموجود حقيقة، وقد سبق أول الكتاب أنَّ الشيء، والثابت، والموجود، والمتحقق، والماهية، والكون، ألفاظ مترادفة عند أهل السنة.

وَفِي دُعَاءِ الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ، وَتَصَدُّقِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ، وَاللهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

وَمَا أَخبرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الأَرْضِ.........................

«انْتِفَاعُ الأَمْوَاتِ بِدُعَاءِ الأَحْيَاءِ»

(وَفِي دُعَاءِ) المؤمنين (الأَحْيَاءِ لِلأَمْوَاتِ) من المسلمين (وَتَصَدُّقِهِمْ عَنْهُمْ) ومثله الحج والاعتمار عنهم، وقراءة القرآن لهم، وكذا سائر أعمال البر (نَفْعٌ) حاصل (لَهُمْ) أي: للأموات.

(وَاللهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ) كما قال سبحانه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (وَيَقْضِي) الله سبحانه لعباده (الْحَاجَاتِ) كما قال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢].

«أَشْرَاطُ السَّاعَةِ»

(وَ) جميع (مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ أَشْرَاطِ) أي: علامات قيام (السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ) المسيح (الدَّجَّالِ، وَ) خروج (دَابَّةِ الأَرْضِ) كما قال ﷺ فيما يرويه عن تميم الداري: «فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ، لَا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ، مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقَالُوا: وَيْلَكِ مَا أَنْتِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ». رواه مسلم، وقال ﷺ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّجَّالُ، وَدَابَّةُ الأَرْضِ». رواه مسلم.

وَيأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ........................

(وَ) خروجِ (يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

(وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ) الثانية إلى باب دمشق الشرقي كما قال رسول الله ﷺ: «فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ». رواه مسلم.

وقد تواترت في نزوله الأحاديث، وذكر في القرآن في مواضع كما بينته مفصلاً في كتابي: «البدر الأنور شرح الفقه الأكبر»، وكتابي: «المنح الإلهية شرح العقائد النسفية».

وأجمع على نزوله عليه السلام أهل السنة والجماعة، قال الإمام الحافظ ابن القطان: «وأجمعوا على أن الإيمان بما جاء من خبر الإسراء بالنبي ﷺ إلى السموات واجب، وكذلك ما روي من خبر الدجال، ونزول عيسى ابن مريم، وقتله الدجال، وغير ذلك من سائر الآيات التي تواترت الروايات بكونها بين يدي الساعة من طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، مما نقله إلينا الثقات عن رسول الله ﷺ، وعرفونا صحته». اهـ «الإقناع في مسائل الإجماع».

وقال الإمام ابن عطية: وأجمعت الأمة على ما تضمنه الحديث المتواتر من أنَّ عيسى في السماء حي، وأنه ينزل في آخر الزمان. اهـ «المحرر الوجيز».

ويجب الإيمان كذلك بظهور المهدي المنتظر، وقد جاءت فيه الأحاديث الكثيرة الصحيحة والحسنة.

قال الحافظ العقيلي: «وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد». اهـ «الضعفاء الكبير».

....

وقال الحافظ البيهقي: «والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصح إسناداً». اهـ، «تهذيب الكمال».

بل قد نص العلماء على تواتر الأخبار الواردة في خروجه، فقال الحافظ الآبري: قد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ - يعني في المهدي - وأنه من أهل بيت النبي ﷺ. اهـ، «مناقب الشافعي».

وذكره الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» مقراً له، وكذا الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، وغيرهما.

ومن تلك الأحاديث قوله ﷺ: «لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى يَمْلِكَ الْعَرَبَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي». رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح.

ومنها قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَمْتَلِئَ الْأَرْضُ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا» قال: «ثُمَّ يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ عِتْرَتِي - أَوْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - مَنْ يَمْلَؤُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَعُدْوَانًا». رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح.

ومنها قوله ﷺ: «يَكُونُ اخْتِلَافٌ عِنْدَ مَوْتِ خَلِيفَةٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَيَأْتِي مَكَّةَ، فَيَسْتَخْرِجُهُ النَّاسُ مِنْ بَيْتِهِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَيُجَهِّزُ إِلَيْهِ جَيْشٌ مِنَ الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَيَأْتِيهِ عَصَائِبُ الْعِرَاقِ، وَأَبْدَالُ الشَّامِ، وَيَنْشَأُ رَجُلٌ بِالشَّامِ، أَخْوَالُهُ مِنْ كَلْبٍ، فَيُجَهِّزُ إِلَيْهِ جَيْشٌ، فَيَهْزِمُهُمُ اللهُ، فَتَكُونُ الدَّائِرَةُ عَلَيْهِمْ، فَذَلِكَ يَوْمُ كَلْبٍ، الْخَائِبُ مَنْ خَابَ مِنْ غَنِيمَةِ كَلْبٍ، فَيَسْتَفْتِحُ الْكُنُوزَ، وَيُقَسِّمُ الْأَمْوَالَ، وَيُلْقِي الْإِسْلَامُ بِجِرَانِهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَعِيشُونَ بِذَلِكَ سَبْعَ سِنِينَ، أَوْ قَالَ: «تِسْعَ». رواه الطبراني في: «الأوسط»، ورجاله رجال الصحيح كما في «مجمع الزوائد».

وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا فَـهُوَ حَقٌّ.

وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ.

ومنها قوله ﷺ: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَلِيفَةٌ يَحْثُو الْمَالَ فِي النَّاسِ حَثْيًا لَا يَعُدُّهُ عَدًّا، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَعُودُنَّ». رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

(وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا) فَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ، فَقَالَ: «مَا تَذَاكَرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ، وَيَأَجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ، تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ». رواه مسلم.

(فَـ) هذا الذي ذكرناه (هُوَ حَقٌّ) كله ثابت بخبر الصادق المصدوق ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى.

«الْمُجْتَهِد يُصِيب وَيُخْطِئ»

(وَالْمُجْتَهِدُ) عند أهل السنة والجماعة في العقليات التي هي الاعتقادات؛ كوجود الباري تعالى، وحدوث العالم، وبعثة الرسل، والفرعيات الشرعية، إلا أنَّ المخطئ في العقليات يكون بين الكفر والإثم، والمخطئ في الفرعيات بين الأجر والأجرين (قَدْ يُخْطِئُ) حكم الله تعالى (وَ) قد (يُصِيبُ)؛ لأنَّ الاجتهاد عبارة عن الحكم بغالب الرأي، قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فكان سليمان عليه السلام هو المصيب في حكمه، وخالفت في هذا المعتزلة، وقالوا: كل مجتهد مصيب.

وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ.

«التَفْضِيلُ بين الأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْبَشَرِ»

(وَرُسُلُ الْبَشَرِ) وهم الأنبياء عليهم السلام من آدم عليه السلام إلى محمد ﷺ، وفي كلامه إشارة إلى قول المحققين من أن النبي والرسول بمعنىً واحد (أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ)؛ كجبريل عليه السلام؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، والملائكة من جملة العالمين، وقد أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم على وجه التحية والتكريم بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾ [البقرة: ٣٤]، ومقتضى الحكمة سجود الأدنى للأعلى دون العكس وليس فيهم دني.

(وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ) بالإجماع؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليٍّ (وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ) والحمد لله تعالى حمداً كثيراً طيباً؛ إذ هو سبحانه الله تعالى الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.






فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁